مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد
https://jfpsu.journals.ekb.eg/

P-ISSN: 2356-6493 E-ISSN:2682-3551

علم الجريمة النشط: بين غياب التأصيل النظري ومحدودية الممارسة التطبيقية منظور نقدي

د/ خالد السيد شحاته السيد

مدرس بقسم علم الاجتماع

كلية الآداب، جامعة دمنهور

khaled.shehata@art.dmu.edu.eg

10.21608/jfpsu.2025.409274.1463

تاريخ الإرسال : ٢٠٢٥/٧/٣٠م **تاريخ القبول :** ٢٠٢٥/٨/١٤م

تاريخ النشر : ٢٠٢٥/١٠/١١م

This is an open access article licensed under the terms of the Creative Commons Attribution International License (CC BY 4.0). http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

علم الجريمة النشط: بين غياب التأصيل النظري ومحدودية الممارسة التطبيقية منظور نقدي

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم منظور نقدي لواقع علم الجريمة النشط، من خلال الكشف عن غياب التأصيل النظري ومحدودية الممارسة التطبيقية في سياقنا المصري. فعلى الرغم أكتساب المفهوم زخمًا متزايدًا في الأدبيات الغربية خلال العقدين الأخيرين، باعتباره مقاربة نقدية تربط بين البحث الأكاديمي والنشاط المجتمعي بهدف مواجهة الجريمة والضرر الاجتماعي وتحقيق العدالة، إلا أنه لا زال غائبا في الإنتاج العلمي العربي. وقد استندت الدراسة إلى الأسس النظرية لعلم الجريمة النقدي، وعلم الضرر الاجتماعي، واعتمدت على منهج كيفي نقدي، تم من خلاله تحليل الأدبيات الحديثة في هذا المجال، وتطبيقاتها المجتمعية، وتوظيف مفاهيم حديثة مثل البحوث التشاركية، والانعكاسية، بهدف الإسهام في تحليل المفهوم وتتبع جذوره التاريخية، وأسسه النظرية والمنهجية. بالإضافة إلى طرق تطبيقه وتفعيله داخل الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية، واستعراض أبرز التحديات التي تواجهه، وآليات التغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: علم الجريمة النشط، علم الجريمة النقدي، علم الضرر الاجتماعى، بحوث العمل التشاركي، الانعكاسية التقاطعية.

Activist Criminology: Between the Absence of Theoretical Grounding and the Limitations of Practical Application A Critical Perspective

Abstract

This study aims to present a critical perspective on the state of active criminology by examining the absence of robust theoretical grounding and limited practical application in our Egyptian context. Although the concept has gained increasing momentum in Western literature over the past two decades as a critical approach that links academic research and community activism with the aim of combating crime and social harm and achieving justice, it remains absent from Arab scholarly output. The study relies on the theoretical foundations of critical criminology and social harm science, adopting a qualitative critical approach through which recent literature in this field and its societal applications were analyzed. Modern concepts such as participatory research and reflexivity were employed to contribute to the analysis of the concept and trace its historical roots and theoretical and methodological foundations. It also explores methods for applying and activating it within research and academic institutions, and reviews the most prominent challenges facing it and mechanisms for overcoming them.

Keywords: Activist Criminology, Critical Criminology, Zemiology, Participatory Action Research, Intersectional Reflexivity .

مقدمة

شهد التاريخ الإنساني أشكالًا متباينة من النضال النشط، شكَّل كلٌّ منها رؤية جديدة لمفهوم العدالة، بدءًا من حركات إلغاء العبودية، وصولاً للدعوات البيئية "أنقذوا الكوكب" مع بدايات القرن الحالى. بالتزامن مع ذلك، يواكب العالم المعاصر مجموعة من التحولات الجذرية المتسارعة، التى تمسّ البُنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالتزامن مع تفاقم الأزمات، وتزايد رقعة الصراعات، وتنامى الحركات الاجتماعية المطالبة بالعدالة والمساواة، مما أفرز أنماطًا جديدة من العنف، والانحراف، والجريمة، والانقسامات البنيوية العميقة، التي تتقاطع فيها عوامل الفقر، والتهميش، والتمييز. مع ازدياد أعداد الضحايا، وتفاقم احتياجاتهم الملحة للبقاء على قيد الحياة، انكشف قصور المنظورات التقليدية في تحليل الجريمة، وحتمية بزوغ رؤى نقدية وأدوات تحليلية حديثة، تسعى إلى تغيير الواقع المعاصر وإعادة تشكيل مفاهيم الأمن، والعدالة، والمسائلة.

وقد أثار هذا التحول خلال العقود الماضية، اهتمام العلوم الاجتماعية، وتحديدًا علم الجريمة، إذ اتخذ نشاط العدالة الجنائية في السنوات الأخيرة مسارات جديدة، واكتسب زخمًا واضحًا، مع ظهور تيارات نقدية تعارض المعايير التقليدية المستخدمة فى عمليات تجريم السلوك الانسانى، وتركز على الأضرار البنيوية التي تم تهميشها من قِبل القواعد القانونية. وانبثق من هذا السياق، "علم الجريمة النشط" (Activist Criminology) بوصفه منظوراً نقديًا حديثًا فى مجال سوسيولوجيا الجريمة، يهدف إلى تجاوز الاتجاهات التقليدية، ويرفض مبدأ الحياد الأكاديمي، ويدعو إلى دمج المعرفة النظرية مع الممارسات العملية، والتفاعل مع المجتمعات المهمشة، والتأكيد على أن الجريمة ليست ظاهرة فردية، بل ظاهرة اجتماعية ديناميكية، تتأثر مباشرة بالتفاعل بين أفراد المجتمع، ومؤسساته، وحكومات الدول، وتُشّكل انعكاسًا واضحًا للخلل في توزيع الفرص، والثروة، والسلطة داخل المجتمع.

كما يعيد علم الجريمة النشط تعريف دور الباحث بوصفه فاعلًا اجتماعيًا، يشارك فى التغيير الاجتماعي، مستندًا على مبادئ العدالة الاجتماعية، وتفكيك البُنى المُنتِجة للعنف والتهميش والجريمة، بوضعها ضمن سياقها البنيوي، ووضع سياسات واستراتيجيات تسمح

بمشاركة الباحثين، والجامعات، وأفراد ومؤسسات المجتمع في آليات الرقابة، والوقاية من الجريمة.

على الرغم من حداثة مصطلح "علم الجريمة النشط"، وانتشاره المتسارع فى الأوساط الأكاديمية الغربية، إلا أن المجتمع المصرى يشهد عددًا من الممارسات التطبيقية – التى تُشكل جوهر هذا التوجه – من خلال المشاركة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى، مثل المبادرات المجتمعية، وعمليات إعادة التأهيل الاجتماعى للمفرج عنهم، والتوسع فى برامج العدالة التصالحية، فتظهر كتطبيق عملي يُجسد مبادئ العلم، وإن كانت تتم فى غياب تامٍ عن المرجعية العلمية والنظرية أو الإطار الأكاديمى لهذا العلم. مما يبرز الحاجة إلى بلورة هذه الجهود ضمن إطار نظرى منهجى، يحرص على استدامتها وفقًا لمعايير فعّالة تضمن العدالة الاجتماعية.

من خلال ماسبق، تبدأ الدراسة الحالية، من خلال محورها الأول، بعرض الإطار النظرى والمنهجى. وفى محورها الثانى تقدم تحليلاً للأدبيات المحدودة حول "علم الجريمة النشط"، وذلك باستعراض مفهومه، وتتبع جذوره التاريخية، وأهدافه، وأسسه، واتجاهاته المنهجية. ثم يأتى المحور الثالث ليلقى الضوء على أهم المنظورات النقدية النشطة، والتطبيقاته العملية والأكاديمية لهذا المجال، كما تُقدّم الدراسة الأدوات التي يمكن من خلالها تحويل البحث العلمى والنشاط الأكاديمى إلى ممارسات نشطة. ويناقش المحور الرابع علم الجريمة النشط فى السياق المحلى. وتختتم الدراسة بإلقاء الضوء على مجموعة التحديات والمعوقات التى تقف عائقًا أمام نمو وتطوير وتطبيق هذا العلم، وتقديم المقترحات والتوصيات التى يمكن وضعها أمام صناع القرار لتجاوز تلك التحديات.

المحور الأول : البناء النظرى والمنهجى للدراسة

أولًا : أهمية الدراسة:

تتحدد الأهمية النظرية للدراسة في تقديم منظور نقدي يتجاوز الأطر التقليدية، ويُقدّم تأصيل سوسيولوجى حديث للمفاهيم الناشئة فى هذا المجال، بما يسهم فى تطوير الاتجاهات المعاصرة فى مجال سوسيولوجيا الجريمة، وتقديم إسهامٍ جديدٍ للمكتبة العربية فى هذا الحقل المعرفى، وسدّ الفجوة البحثية والمعرفية، نظرًا لندرة الدراسات العربية

والأجنبية، الناتجة عن حداثة موضوع الدراسة، وتُعدّ هذه المقاربة ضروريةً لإعادة التفكير في أدوار المؤسسات العقابية، ومساءلة فاعلية العقوبات، وتوسيع النقاش العام حول مفاهيم: الإصلاح، والردع، والعدالة.

وتتبلور الأهمية العملية والتطبيقية للدراسة من خلال الإجابة عن سؤالٍ مؤداه "لماذا نحتاج علم الجريمة النشط الآن؟"، وتكمن الإجابة فى أن الواقع العالمي يشهد حاليًا فترة اضطرابات غير مسبوقة، تتطلب تحركًا من الناشطين والأكاديميين وعلماء الجريمة، لإجراء دراساتٍ اجتماعيةٍ علميةٍ، تتجاوز أوهام الحيادية والموضوعية، وتنتج قدرًا من المعرفة تستند إلى فهم عميق للواقع الاجتماعي والاقتصادي، وتساهم فى صياغة سياسات أكثر عدالة، وتوفير الأدوات الفعّالة لصناع القرار، و واضعي السياسات لمواجهة المشكلات ومكافحة الجريمة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل: السلام، والعدالة، والمساواة، من خلال إرساء أسس علمية للمبادرات المجتمعية.

ثانيًا- إشكالية الدراسة

على الرغم من التطور النظري الذي شهده علم الجريمة في العقود الأخيرة، فإن منظومة العدالة الجنائية على مستوى العالم لا تزال تعتمد على مقاربات تقليدية، تُركّز على الفرد باعتباره السبب الرئيسي في ارتكاب الجرائم، ومن ثمّ يستحق العقاب، متجاهلةً السياقات البنيوية المُنتجة لها. الأمر الذى استوجب تبني مقاربات نقدية تتعامل مع الجريمة باعتبارها منتجًا للضرر الاجتماعي. ومن هنا، تتحدد إشكالية الدراسة في مدى إمكانية توظيف علم الجريمة النشط، في ضوء الإطار النقدي، لفهم وتحليل الظواهر الإجرامية في السياقين العالمي والمحلي، وسبل التغلب على التحديات والمعوقات التي تعترض تطبيق هذا المنظور.

ثالثًا: أهداف الدراسة

يتحدد الهدف الرئيسى للدراسة في: تقديم رؤية نقدية متعمقة لمفهوم علم الجريمة النشط، وإمكانية تطبيقه داخل المجال الأكاديمى فى المجتمع المصرى. كما تنبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، تتحدد فيما يلى:

١. تعريف علم الجريمة النشط، وتتُبّع جذوره التاريخية.

٢. تحديد أهدافه وأسسه، وأبرز العلماء في هذا المجال.
٣. استعراض الاتجاهات النظرية والمنهجية التي يقوم عليها علم الجريمة النشط، ومجالات تطبيقه.
٤. تقييم مدى قابلية تطبيق علم الجريمة النشط في السياق المحلي المصري.
٥. رصد أهم التحديات التي تواجه العلم، وتقديم توصيات لتجاوزها.

رابعًا: تساؤلات الدراسة

تطرح الدراسة سؤالًا رئيسيا مفاده " ما طبيعة علم الجريمة النشط، وهل يُطبَّق بالفعل داخل الأوساط الأكاديمية في المجتمع المصرى؟" ويتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية، تتمثل فيما يلي :

١. ما تعريف علم الجريمة النشط؟ وكيف نشأ؟ وما محدداته النظرية والمنهجية التي يقوم عليها؟
٢. كيف يختلف علم الجريمة النشط عن المقاربات التقليدية لعلم الجريمة؟
٣. ما العلاقة بين الاتجاه النقدي وعلم الجريمة النشط؟
٤. كيف يمكن إدماج علم الجريمة النشط في المؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية؟
٥. كيف يمكن أن يصبح كلٌّ من الباحث الأكاديمي والبحث العلمي نشطَين ؟
٦. ما التحديات التي قد تواجه تطبيق علم الجريمة النشط؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

خامسًا : المنطلق النظري للدراسة

تنطلق هذه الدراسة من خلال الربط بين الأسس النظرية لتيارين رئيسين: الأول، هو علم الجريمة النقدي Critical Criminology، والثاني هو علم الضرر الاجتماعى Zemiology . كما تستند الدراسة إلى المقولات النظرية لعلم الجريمة النشط Activist Criminology، بما يتيح إنتاج معرفة علمية ومقاربة شمولية، تُقدم تحليلاً للجريمة بوصفها منتجًا اجتماعيًا، وتحويل النقد النظري إلى ممارسة اجتماعية تغييرية.

ولفهم هذا التداخل، من الضروري الإشارة إلى الجذور النظرية لكليهما، حيث يشمل علم الجريمة النقدي مجموعة متنوعة من المنظورات والرؤى المختلفة، والتي توفر مناهج بديلة

لفهم طبيعة الجريمة ومكافحتها، من خلال رفض الافتراضات الأساسية لعلم الجريمة الكلاسيكى أو التقليدي، والمتمثلة فى المنظور الضيق والموجه نحو المجرمين الأفراد، أو ما يمكن أن نطلق عليه جرائم الشوارع، متجاهلةً الجرائم التي ترتكبها الدول والمؤسسات. ويتبنى هذا التيار منهجًا تفسيريًا ونوعيًا لفهم الواقع الاجتماعي، ويأخذ من التوزيع غير المتكافئ للسلطة، والموارد المادية، والظلم الاجتماعي، كمحرك رئيسي لآليات الإجرام البنيوي داخل المجتمعات المعاصرة، ونقطة انطلاق موحدة لجميع فروعه. (.IResearchNet, n.d).

وتؤكد جميع إتجاهات علم الجريمة النقدي على إمكانية إجراء إصلاحات وتحولات أساسية داخل المجتمع، تعزز المساواة، وتوفّر حياة أفضل وأكثر إنسانية للمهمشين والفقراء. كما ينتقد علم الجريمة النقدى الأشكال السائدة للضبط الاجتماعي Social Control مثل السجون لتسببها فى آثار سلبية. ومن هنا تكمن أهمية علم الجريمة النقدي في قدرته على تعديل وتوفير أساس بديل لفهم الجريمة والضرر الاجتماعى .(DeKeseredy, 2020)

حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، كان علم الجريمة النقدي يعتمد بشكل أساسي على خيوط الفكر الماركسي، وكان يُطلق عليه آنذاك علم الجريمة الراديكالي، أما الآن فثمّة ما لا يقل عن خمسة عشر فرعًا لعلم الجريمة النقدى، مثل علم الجريمة: النسوي، والمثلي، والمتعلق بالمفرج عنهم من المؤسسات العقابية، والثقافي، والأخضر، مع احتمالية ظهور أنواع جديدة له فى المستقبل؛ وذلك يمكن إرجاعه إلى أن علماء الجريمة الناقدين لا يتبعون خطًا علميًا واحدًا، إلا أن ما يربطهم معًا هو استعدادهم لتطبيق ووضع خط علمى، ونظرى، ومنهجى فاصل، بينهم وبين نظرائهم أصحاب المنظور التقليدى .

ويُعد تعريف "فريدريش" بأن علم الجريمة النقدي هو "دراسة التوزيع غير المتكافئ للسلطة والموارد المادية داخل المجتمعات المعاصرة" من أبر التعريفات التي تلخص جوهر العلم، ونقطة الانطلاق لجميع الرؤى فى علم الجريمة النقدي". (DeKeseredy, 2020).

وفي السياق ذاته ، يعتبر علم الضرر الاجتماعي Zemiology ، مشتقة من الكلمة اليونانية "Zemia" التي تعني "الضرر " والذي ظهر رسميا عام ١٩٩٩ في جامعة بريستول في المملكة المتحدة، من أحدث المنظورات في العلوم الاجتماعية وعلم الجريمة

تحديدًا، والتي ظهرت كانعكاس لحاله الإحباط التي أصابت العلماء والمهتمين من فشل علم الجريمة التقليدي، في تحدي تعريفات الدولة للجريمة والضحية. وينطلق هذا العلم من العدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق الإنسان، والوصول إلى فهم أكثر شمولية للخطابات الإجرامية، والأضرار الجسيمة المترتبة على القرارات التى تصدرها الدول والشركات. (Hillyard & Tombs, 2004).

ويُعّرف علم الزيميولوجيا بأنه "العلم الذي يدرس الضرر الاجتماعي، وهي تلك الأفعال التي لا تدخل ضمن نطاق القانون وتعريفات الجريمة التقليدية، والتي غالبا ما تمثل عمليات الضرر الناتجة من البناء الاجتماعي". كما ينظر إليه كمنهج متميز ومنفصل عن علم الجريمة، يهتم بدراسة الضرر البنيوى، ويوفر إطار بديل تحليلي للقضايا والأزمات العالمية المسببة للظلم والضرر، مثل التهديدات البيئية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم الإبادة الجماعية، واستخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها. (Kotzé, 2018,p. 88). كما يتميز علم الزيميولوجى عن علم الجريمة التقليدي بتسليطه الضوء على الأضرار الناتجة عن اللامبالاة المجتمعية أو الإغفال المؤسسي المتعمد، والتي لا يتم تجريمها. (Naughton, 2007).

وانطلاقًا مما سبق، يتحدد المنطلق النظري للدراسة من خلال إبراز نقاط الإختلاف الجوهرية بين علماء الجريمة النقديين والتقليديين، فبينما يجهر الباحثون النقديون بانحيازهم الأيديولوجي بشكل علني، وينكرون صراحة أن العلم يمكن أن يكون محايدًا تمامًا، أو خاليًا من القيمة، مُؤكدين على التزامهم بـ "أخلاقيات البحث النقدي" القائمة على الشفافية. على الجانب الآخر، يحاول التقليديون إخفاء تلك الانحيازات، والتأكيد على أنهم موضوعيون ومحايدون تمامًا، وهو ما يُعرف بـ "وهم الحياد العلمي". (DeKeseredy, 2020).

سادسًا : الإطار المنهجي للدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج كيفي نقدي، يستند إلى التحليل النظري للمفاهيم والممارسات المرتبطة بعلم الجريمة النشط، من خلال تحليل النصوص الأكاديمية، والمصادر العلمية

المتخصصة، فضلًا عن الأدبيات النقدية التي تناولت هذا العلم، وأهم مرتكزاته الفكرية، وتتبع التحولات المفاهيمية والمنهجية التى شهدها، وإبراز دلالاتها الاجتماعية والسياسية.

كما تسعى الدراسة إلى تحليل تطبيقات علم الجريمة النشط في الواقع العالمي والمحلي، من خلال الاعتماد على تقارير ميدانية، ومقالات علمية، ومصادر أولية، إضافة إلى مواقع رسمية حكومية أو تابعة لمنظمات المجتمع المدني.

ومن ثم، يُعد المنهج الكيفي النقدي ملائمًا لتحليل القضايا الاجتماعية المركّبة ذات الصلة بعلم الجريمة النشط، إذ يتيح استقراء المفاهيم، وتفكيك الخطابات، وتحليل الأبعاد الهيكلية في ضوء السياقات المحلية والدولية. كما يبرز المنهج أثر التداخل بين النظرية والتطبيق، ويستجيب لإشكالية توطين المفاهيم الغربية في السياقات العربية.

وقد تم ضبط حدود الدراسة ومعاييرها انطلاقًا من إدراك صعوبة التعميم، في ظل تنوع وتباين البيئات السياسية والثقافية والاجتماعية، فضلًا عن محدودية تداول مصطلح "علم الجريمة النشط" بصيغته الصريحة في السياق المصري والعربي، كذلك ندرة الدراسات في هذا المجال، والتي اقتصرت على المقالة العلمية لجوان بيلكناب، وكتاب "دليل إيميرالد الدولي لعلم الجريمة النشط" الذي يضم مساهمات رائدة لباحثين وناشطين في هذا المجال، مما استدعى استخدام أدوات تحليلية لاستقراء الممارسات الفعلية ذات الصلة، والاقتصار على البيانات المنشورة والمصادر الأولية الموثوقة.

المحور الثانى : البناء المفاهيمى، والنظرى، والمنهجى لعلم الجريمة النشط

أولًا : الجذور التاريخية للمفهوم

نشأ علم الجريمة النشط كامتداد حديث للاتجاه النقدي، وردّ فعل على قيود البحث الأكاديمي التقليدي الذي منح الأولوية للحياد والموضوعية الزائفة، مع إغفال معالجة مظاهر الظلم والعنف البنيوى. وتعود جذوره إلى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، لا سيما مع صعود الحركات الحقوقية المناهضة للتمييز العنصري والطبقي في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، حيث شهدت تلك المرحلة نقاشات مماثلة للمثارة حالياً، حول ما يمكن وما ينبغي للعلماء فعله تجاه السياسات والممارسات الضارة.

ففي عام ١٩٢٩ (نُشر لاحقًا عام ١٩٧١)، كتب "أنطونيو غرامشي"– وكان سجينًا آنذاك – عن التوتر القائم بين العلماء الذين التزموا الحياد، وأولئك الذين ينخرطون صراحة في القضايا السياسية. واعتبر "غرامشي" هذه الثنائية زائفة، مؤكدًا أن كل عالم قد لعب دوره السياسي، إما بتكريس جهوده فى دعم قضية ما، أو حماية الوضع الراهن. كما انتقد غرامشي المؤسسات التعليمية بشكل خاص، معتبرًا إياها مُصممة لخدمة المصالح المباشرة للفئات الحاكمة (Goyes, 2023,p. 190)

في ستينيات القرن الماضي، اكتسب النقاش حول دور العلماء في المجتمع طابعًا احترافيًا، لكنه ظلّ منقسمًا بين نموذج "العالِم المحايد" الذي يُنتج المعرفة الموضوعية، و"الناشط الأكاديمي" الذي يتبنى القيم الاجتماعية والسياسية والثقافية. وقد تبادل الطرفان الاتهامات، إذ رأى الباحثون النشطون أن الموضوعيون يخفون أيديولوجيتهم لإعطاء انطباع زائف بالموضوعية، بينما اتُهم النشطاء بتقويض موثوقية عملهم وأبحاثهم العلمية، من خلال مواءمتهم لقضية ما أو دعمهم لفئة بعينها. (Goyes, 2023,p. 191)

لاحقًا، وفى سبعينيات القرن العشرين، قدّم "توماس ماثيسن" تمييزاً بين الباحثين الذين يُجرون الأبحاث لخدمة ذاتهم، وأولئك الذين يُنتجون المعرفة لأجل مساعدة الآخرين. كما صنّف "إيان لودر" و"ريتشارد سباركس" في كتابهما "علم الجريمة العام" خمسة أنماط للباحثين وفقًا لأدوارهم: العلماء الموضوعيون أو المحايدون، ومستشارو السياسات، ومُمثلو الحكومات، والعلماء النشطون المرتبطون بالحركات الاجتماعية، والعلماء المستقلون. وتُظهر هذه المناقشات هيمنة نموذج " الباحث الفرد البطل" باعتباره أكثر الهويات الاجتماعية جاذبية في الأوساط الأكاديمية. (Goyes, 2023,p. 191)

وفي عام ٢٠١٤، تناولت "جوان بيلكناب" أستاذ علم الاجتماع بجامعة كولورادو بولدر، والرئيسة السابقة للجمعية الأمريكية لعلم الجريمة، مصطلح "علم الجريمة النشط Activist Criminology " بشكل صريح في خطابها الرئاسي أمام الجمعية، والذى نُشر لاحقا في مجلة "Criminology" عام ٢٠١٥. وقد ربطت بين تبنيها لهذا التوجه وبين تجاربها الشخصية فى مواجهة الظلم خلال مرحلتى المراهقة والشباب، وتأثرها بشقيقتها الكبرى والتى كانت قدوتها في التصدى للأفعال العنصرية.

كما أكدت "بيلكناب" على أهمية تنوع المنظورات بين علماء الجريمة لتوسيع نطاق وعمق المجال. وأعتبرت خطابها بمثابة دعوة صريحة إلى العمل، مشددةً على ضرورة اضطلاع علماء الجريمة بمسؤوليتهم تجاه الدعوة إلى العدالة الاجتماعية والقانونية، وأن يكونوا جزءًا من صنع التغيير المجتمعي، سواء من خلال إجراء البحوث العلمية أوالتدريس داخل الجامعات. كما دعت إلى تبنّي سياسات أكثر عدالة وشمولًا للفئات المهمشة، لا سيما النساء والأقليات، وعدم انعزال العلماء في أبراج عاجية.

وانطلاقاً من تبنيها مبادئ علم الجريمة النقدي، وجّهت بيلكناب أسهم النقد الحادة إلى السياسات الجنائية فى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بارتفاع معدلات السجن، مع العجز التام فى توفير فرص متساوية للعدالة. وأوضحت أن النظام الإصلاحي لا ينجح فى إعادة تأهيل المجرم أو الضحية، بل يؤدى في كثير من الأحيان إلى تهميشهم وتجريمهم ووصمهم اجتماعيًا، ولا سيما بالنسبة للفئات المهمشة والفقيرة. (Belknap, 2015,p. 5)

وفى ختام خطابها، دعت بيلكناب علماء الجريمة إلى أن يكونوا أكثر نشاطًا في مواجهة هذه الممارسات والسياسات الضارة وغير العادلة بطرق عديدة، يأتى على رأسها إجراء الأبحاث التى توثق بوضوح العلاقة بين توافر التعليم الجيد والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات الاجتماعية (بما في ذلك الدعم المادى والمهنى للضحايا)، وبين خفض معدلات الانحرافات، والجرائم، والإيداع داخل السجون. وخلصت إلى أن غياب هذا الالتزام يعني استمرار فشل السياسات في ردع الجريمة وتحقيق العدالة.

ثانيًا : التعريف

يُعد مفهوم "علم الجريمة النشط" غير شائع في الأدبيات الأكاديمية التقليدية، إلا أنه يُشير إلى توجهات بحثية تهدف إلى الربط بين علم الجريمة من جهة، وبين الممارسات النضالية والنشطة من جهة أخرى، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وتغيير السياسات الجنائية، ومكافحة أشكال الضرر والظلم المتعددة.

تعرّف جوان بيلكناب علم الجريمة النشط (Activist Criminology) بأنه: "مشاركة علماء الجريمة بشكل فعّال في تحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية على المستويات

الفردية، والتنظيمية، والسياسية، متجاوزين بذلك المهام التقليدية المتمثلة في البحث، والتدريس، والخدمة الأكاديمية التقليدية، مع التحفيز على الانخراط بشكل أعمق في قضايا العدالة الاجتماعية والقانونية، وتشجيع المشاركة الفعّالة في الموضوعات المؤثرة على التغيير الاجتماعي الإيجابي".(Belknap, 2015,p. 6)

كما أكدت بيلكناب على أهمية الدمج بين مفهومى العدالة الاجتماعية والعدالة القانونية، معتبرة أن العدالة الاجتماعية تُعد المفتاح الرئيسي لتحقيق العدالة القانونية؛ فالوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل: السكن اللائق، والرعاية الصحية، والتعليم، يؤثر بشكل مباشر فى النتائج القانونية الجنائية.

ومن أجل توضيح أعمق للمصطلح الذي صاغته بيلكناب، والذى أصبح مرجعاً أساسياً اعتمدت عليه جميع الدراسات فى هذا المجال، تجدر الإشارة إلى أن عبارة "الانخراط في العدالة الاجتماعية والقانونية" تُعبر عن التزام كبير بالمبادئ المرتبطة بالعدالة. حيث تسعى العدالة الاجتماعية إلى بناء مجتمع عادل، وبه قدر كبير من المساواة، وتلبى فيه الاحتياجات الإنسانية، وتُوزّع فيه الموارد والفرص بشكل منصف، مع ضمان الحقوق والحماية لجميع الأفراد، دون تمييز قائم على العرق أو الجنس أو الطبقة أو العمر أو الدين أو القدرات الجسدية أوالعقلية. من جهة أخرى، تشير العدالة القانونية إلى وجود نظام قانونى منصف، يكفُل ضمانات للمساواة أمام القانون. ويشجّع على المشاركة المجتمعية الفعّالة، خاصةً من جانب الأفراد والجماعات الذين يتعرضون لأشكال مختلفة من الظلم الاجتماعي. (Irwin-Rogers, 2023,p. 39)

إجرائيًا، يمكن تعريف علم الجريمة النشط بأنه فرع من فروع علم الجريمة يتبني منظوراً نقدياً، يجمع بين البحث التشاركى والتحليل الأكاديمي من جهة، والنشاط، والمشاركة المجتمعية الفعّالة من جهة أخرى، ويُعد هذا التوجه تحولًا نحو "علم جريمة تطبيقي"، يهدف إلى إصلاح وتغيير السياسات والممارسات المرتبطة بالعدالة الجنائية، من خلال تجاوز الدور التقليدي للباحث بوصفه مراقباً محايداً، ليصبح مشاركًا فعّالًا في تحقيق التغيير الاجتماعي والبنيوي، كما يؤكد على أهمية التدخلات الاستباقية والوقائية، والمشاركة مع الحركات الاجتماعية المناهضة لقضايا مثل العنصرية، والفقر، والعنف

القائم على النوع الاجتماعي، مع إعلاء قيم العدالة الاجتماعية، والحقوق، والعمل المباشر.

ثالثًا : التحول من علم الجريمة النقدي إلى النشط

يمثل علم الجريمة النشط (Activist Criminology) امتدادًا تطبيقيًا لعلم الجريمة النقدي (Critical Criminology)، وعلى الرغم من اتفاقهما فى الرؤية النقدية الرافضة للأنماط التقليدية لتفسير الجريمة، فإنهما يختلفان في الأهداف والممارسة. فبينما يهدف علم الجريمة النقدي إلى فهم الظواهر الإجرامية من خلال التزام الحياد الأكاديمى في البحث أو في موقف الباحث، ويموَّل غالبًا من خلال الجامعات والمؤسسات الحكومات. فإن علم الجريمة النشط يتجاوز هذا الإطار، ويسعى إلى تغيير السياسات، باتباع منهج يقوم على المشاركة المجتمعية، ويُقر بانحياز الباحث لموضوع دراسته وللعدالة، وتكون مصادر تمويله من خلال المؤسسات غير الربحية. (Irwin-Rogers, 2023 p.40)

وانطلاقًا من هذا التمايز، يتضح الفرق بين علم الجريمة النشط والتقليدى من حيث الغايات والوسائل؛ إذ يُركز الأول على فهم وتحليل الجريمة باعتبارها نتيجة للعنف والضرر البنيوي الذى تحدثه النظم الاقتصادية العالمية والتنظيمات والدول، ويُقدّم إطارًا نظريًا ومنهجيًا واعدًا لتحليل السياسات الجنائية من منظور نقدي، والسعي نحو بناء نظم عدالة أكثر إنصافاً وشفافية ومشاركة. وعلى النقيض من ذلك، فإن علم الجريمة التقليدي يعزز أدوات الدولة فى الضبط وتحسين كفاءة نظام العدالة. ومع ذلك، قد يتلاشى هذا التمييز في الممارسة العملية، ما يُثير التساؤلات بشأن إمكانية التوفيق بين الاتجاهين عبر ما يسُمى "علم الجريمة ذي الوجهين Janus-faced Criminology "، الذى يتضمن قدر من التنازل عن الغايات الأساسية. (Irwin-Rogers, 2023 p.43)

وانطلاقًا مما سبق، يمكن اعتبار علم الجريمة النشط إطارًا تعليميًا وتطبيقيًا يتيح للطلاب والأكاديميين الممارسة العملية التي تتيح الاستفادة من تعاليم التيارات الإجرامية النقدية، وتطبيقها فى الواقع، من خلال التفاعل مع الحركات الاجتماعية الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية أو الجنائية. ويُعد نظام العدالة الجنائية، بمؤسساته المختلفة مثل أقسام الشرطة، والمحاكم، والسجون، محوراً أساسيًا فى هذا المجال. ومن هنا، تظهر أهمية توظيف المعرفة النقدية في التواصل مع الحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية،

والمؤسسات الأهلية، لتوجيه أولويات السياسات العامة، أو تعديل التشريعات والقوانين، خاصة عند دراسة الجماعات المُهمّشة (O'Sullivan, 2023 p.371).

رابعًا : أبرز علماء علم الجريمة النشط:

١- جوان بيلكناب (Joanne Belknap): أستاذة فخرية فى الدراسات العرقية بجامعة كولورادو بولدر، والرئيسة السابقة للجمعية الأمريكية لعلم الجريمة. صاغت مصطلح علم الجريمة النشط في خطابها الرئاسي أمام الجمعية عام ٢٠١٤، والذى نُشر لاحقاً في مجلة علم الجريمة عام ٢٠١٥. تركّز أبحاثها على قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، لا سيما بين النساء والشباب، كما جاء فى كتابها " المرأة غير المرئية: النوع الاجتماعي، والجريمة، والعدالة". حصلت على جوائز عديدة تقديراً لإسهاماتها البحثية، وتدريسها، وخدمتها المجتمعية، وقد درّست مقررات جامعية داخل سجون الرجال والنساء، تجسيداً لفكرة "العلم النشط".(University of Colorado Boulder, n.d.).

٢- ستيف تومبس (Steve Tombs): أستاذ فخري فى علم الجريمة بالجامعة المفتوحة. متخصص في جرائم الشركات والدول، وما يترتب عليها من أضرار مجتمعية. من أبرز مؤلفاته: "من الضرر الاجتماعي إلى علم الجريمة" عام ٢٠٢١، و"إعادة النظر في جرائم الأقوياء: الماركسية، والجريمة، والانحراف" عام ٢٠١٨. كما تعاون تومبس مع عدة منظمات مجتمع مدنى مثل "هازاردز" ومعهد حقوق العمل، وهو نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة "إنكويست"وعضوًا فى مجلس أمنائها(Open University, n.d.).

٣- فيكتوريا كانينغ (Victoria Canning) : أستاذة مشاركة في علم الجريمة بجامعة بريستول، ورئيسة مركز دراسة الفقر والعدالة الاجتماعية، ومديرة مشاركة لقسم علم الجريمة بجامعة أكسفورد. نشرت وحررت العديد من الكتب والمقالات، منها "الضرر الجندري والعنف الهيكلي في نظام اللجوء البريطاني" عام ٢٠١٧، و"من علم الجريمة إلى الضرر الاجتماعي" عام ٢٠٢١، كما أنها عضو مجلس أمناء منظمة "ستيت ووتش" المعنية بمراقبة سياسات الدول الأوروبية(Canning & Tombs, 2021).

٤- أنجيلا ديفيس (Angela Davis) : باحثة أكاديمية وناشطة سياسية أمريكية ذاع صيتها منذ ستينيات القرن الماضي، قادت الحزب الشيوعي الأمريكي، ودعّمت فكرة إلغاء

نظام السجون. تشغل منصب أستاذة في قسم "تاريخ الوعي" بجامعة كاليفورنيا، وشغلت سابقًا منصب مديرة قسم الدراسات النسوية. تركّز اهتماماتها البحثية في الاتجاه النسوي، والنظرية النقدية، والوعي الاجتماعي، وفلسفة وتاريخ العقاب والسجون. كما ركزت على الفئات المهمشة، خاصة الأمريكيين الأفارقة، والسجناء، والنساء، وقدمّت نقدًا شاملاً لنظام العدالة الجنائية باعتباره أداة لاستمرار العنصرية واللامساواة الطبقية (University of California, Santa Cruz, n.d.).

٥- علماء ناشطون بارزون: مثل "ميشيل ألكسندر (Michelle Alexander) مؤلفة كتاب "العهد الجديد من العبودية (The New Jim Crow) وهو من أبرز الأطروحات النقدية لنظام السجون فى الولايات المتحدة الأمريكية. ولويس واثكان (Loïc Wacquant) عالم اجتماع فرنسي له دراسات عديدة حول الفقر، والتمييز الطبقي، والنظام الجنائي. وأخيرا ديفيد غارلاند (David Garland) عالم اجتماع نقدى، تُركّز أبحاثه على بناء أنظمة العدالة العقابية وانعكاساتها على الفقراء والمهمشين.

خامسًا : أهداف علم الجريمة النشط:

لم يعد ممكنًا فهم العلم بمعزل عن التغيير الاجتماعي، إذ تشكّل قضايا الجريمة والعقاب والضبط الاجتماعي جزءًا من الواقع اليومي فى حياة الفئات الأكثر هشاشة داخل المجتمعات. ويُطالب هؤلاء بأن تُدرج أصواتهم ضمن أي مشروع علمي يسعى إلى مواجهة الظلم والضرر البنيوي، ومن ثمّ، تقديم قراءة نقدية تتيح للمتخصصين في علم الجريمة إنتاج أسلوب معرفي ملتزم بالنضالات الراهنة من أجل التحول والعدالة الاجتماعية.

ومن هنا، يتمثل الهدف الرئيسي لعلم الجريمة النشط في الدمج بين النظريات الأكاديمية والممارسة العملية، بما يتوافق مع طبيعة التحديات المعاصرة لمكافحة الجريمة، وتقديم استجابة نقدية فورية للسياسات العالمية الضارة، والممارسات المحلية المرتبطة بالعنف البنيوي.

يشجع علم الجريمة النشط الباحثين على تخيّل عالم أكثر إنسانية، يخلو من العنصرية، والتمييز على القائم على النوع الاجتماعي، والإمبريالية، والفقر، والإبادة الجماعية، والأضرار البيئية. كما يدعو إلى إصلاح نظم العدالة الجنائية، والدفاع عن حقوق الفئات

المهمشة مثل: النساء، والأقليات، والسجناء، وضحايا العنف، مع الترويج لنماذج العدالة التصالحية، بوصفها بدائل أخلاقية ومجتمعية أكثر عدالة.

سادسًا : أسس وسمات علم الجريمة النشط

١- تحقيق الضبط الاجتماعى Social Control ومكافحة الجريمة من خلال المشاركة المجتمعية: حيث يشجّع علم الجريمة النشط على تعزيز دور المواطنين في رصد الظواهر الإجرامية عبر تحسين قنوات التواصل مع الجهات الأمنية، مما يعزز من فعالية الضبط. وقد أكد برايان مارتن (٢٠٠٧) في كتابه "العدالة المشتعلة: ديناميكيات النتائج العكسية"، أن المبلغين عن المخالفات يلعبون دورًا محوريًا فى منظومة الإنذار والإصلاح المجتمعى، من خلال الكشف عن المشكلات قبل أن تصبح أكثر ضررًا، رغم معاناتهم من تشويه سمعتهم والصم الاجتماعى، فضلاً عن تكبدهم خسائر مالية وضغوط نفسية، ومشكلات صحية، إلا أنهم يمثلون فلسفة علم الجريمة النشط بشكل واضح. (Belknap, 2015 p.12)

٢- تحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية: كما أكدت بيلكناب أن العدالة الاجتماعية هي أساس تحقيق العدالة القانونية. وتشمل العدالة الاجتماعية ضمان الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل السكن الآمن، والرعاية الصحية، والتعليم. ويقدّم بريان ستيفنسون أربعة مرتكزات أساسية لتحقيق العدالة: أولاً القرب من الواقع الاجتماعى والظواهر المدروسة، ثانياً تقديم سرديات وأبحاث حول الجريمة لا تحركها مشاعر الخوف أو الغضب، ثالثاً الإيمان بإمكانية التغيير، وأخيراً الاستعداد لمواجهة التحديات الملازمة لتحقيق العدالة.

٣- رفض الحياد الأكاديمي ونقد الموضوعية الزائفة: يرى علم الجريمة النشط أن الباحث ليس مراقبًا محايدًا، بل فاعلًا اجتماعيًا ملتزمًا، يتوجب عليه نقد الموضوعية التي تدّعيها بعض البحوث التقليدية فى علم الجريمة، مع التأكيد على تنوع أيديولوجيات العلماء؛ لتوفير عدسة نقدية تتجاوز النماذج التحليلية التقليدية التي تدرس الجريمة. (Belknap, 2015 p.13)

٤- المشاركة المباشرة في التغيير الاجتماعي: حيث يُركز علم الجريمة النشط على أهمية الممارسة العملية، من خلال دراسة نظم العدالة الجنائية، والعمل على إصلاح وتطوير

القوانين والسياسات ذات الصلة، بما يشمل تحسين أوضاع السجون، ودعم إعادة تأهيل وإدماج المفرج عنهم داخل مجتمعاتهم المحلية، وتعزيز بدائل مجتمعية للعقوبات مثل مبدأ العدالة التصالحية كبديل للعقوبات التقليدية.

٥- إجراء البحث التشاركى (Participatory Action Research): يعتمد علم الجريمة النشط على مشاركة ضحايا الجريمة والضرر المجتمعي في تصميم البحث وتحليل نتائجه، من خلال إجراء الأبحاث مع الفئات المهمشة وليس عنهم فقط، خاصة عند معالجة قضايا هامة مثل: الجريمة، والفقر، والتهميش، والأقليات، والعنف ضد المرأة، والتمييز العنصرى والجندرى(Belknap & Portillos, 2023) .

٦- تطوير عمليتى التعليم والتوعية داخل المجتمعات: حيث يشجع علم الجريمة النشط الباحثين على المشاركة فى رفع الوعي المجتمعى، وتعزيز مفهوم تمكين المجتمعات من خلال التعاون والمشاركة مع الأفراد والمؤسسات المحلية.

٧- الاستفادة من المعرفة التي ينتجها الناشطون في الحركات الاجتماعية: وذلك من خلال الوعى النقدي الذى يهدف إلى مقاومة الهيمنة الاجتماعية والسياسية (Sargin, 2023 p.66)

سابعًا: الاتجاهات المنهجية فى علم الجريمة النشط

هناك العديد من الاتجاهات المنهجية التى تُميز علم الجريمة النشط، أهمها التركيز والاعتماد على المناهج الكيفية، بما في ذلك الأساليب الإثنوغرافية، والملاحظة بالمشاركة، والمقابلات المتعمقة، لما توفره من قدرة على فهم الواقع المعيشي للأفراد والمجتمعات المهمّشة، وهو ما أشير إليه سابقًا باعتباره بحوث المشاركة.(Brotherton, 2023)

ومن هنا، يتضمن علم الجريمة الناشط مجموعة من الأساليب والطرق المنهجية التى تتداخل وتتكامل فى ما يطلق عليه "منهجيات علم الجريمة النشطِ" Activist Criminology Methods (ACM)، كما حددها Belknap & Portillos (2023) وتتضمن هذه المنهجيات ثلاثة مكونات رئيسية:

(١) مشاركة الجمهور Including the Public : يميز هذا المكون بين فئتين رئيسيتين، أ- الضحايا أو الناجون من الظلم أو الضرر المجتمعى، ب- الناشطون الذين يقاومون

الظلم. وغالباً ما يحدث تداخل بين الفئتين؛ إذ يكون العديد من الباحثين والناشطين فى مجال علم الجريمة النشط أنفسهم من ذوي التجارب الشخصية مع العنف أو الضرر، أو عانى أفراد أسرهم من مظاهر العنف أو الضرر وغيرها. لذلك فإشراك الضحايا والناجين فى عملية البحث يعزز تحسين منهجية الدراسة، ويضيف طابع المصداقية والعمق للنتائج.

(٢) استخدام مبدأ الانعكاسية Using Reflexivity: يُعد هذا المفهوم من الركائز الأساسية في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وفى علم الجريمة النقدى بشكل خاص. ويشير إلى وعي الباحث بتأثير موقعه الاجتماعي، والثقافي، ومعتقداته، وقيمه، وتجربته الشخصية، على جميع المراحل التى يمر بها البحث، بدءًا من صياغة الأسئلة، مرورا بجمع البيانات، حتى تحليل وكتابة النتائج. في علم الاجتماع، كما يوضح بيير بورديو، بأن الانعكاسية هي أداة منهجية لفهم كيف أن الباحث جزء من الحقل الذي يدرسه، ويجب أن يُخضع أدواته ومفاهيمه لتحليل نقدي مستمر، كما تُستخدم الانعكاسية أيضًا لفهم كيف تؤثر مواقف الباحث وخلفياته على تفسيراته وتحليلاته، مما يعزز من مصداقية البحث وجودته..(Wiegmann, 2017)

كما تطور هذا المفهوم ليشمل ما يُعرف بالانعكاسية التقاطعية (Intersectional Reflexivity) وتُدمج فيه مبادئ الانعكاسية ومنظور التقاطعية (intersectionality) وفقًا لـ Rodriguez (2023) و Ridgway، حيث لا يكتفي الباحث بالتفكير في موقعه الشخصي، بل يُحلل كيف تتقاطع هوياته المتعددة مع هويات المشاركين في البحث، أي النظر في كيفية تداخل وتفاعل الهويات الاجتماعية المتعددة (مثل الجندر، العرق، الطبقة، السن، الإعاقة...إلخ)، وكيف تشكل هذه الهويات المتقاطعة علاقات القوة داخل البحث، وأشكال الامتياز أو الإقصاء في علاقات الباحث بالمشاركين والسياق البحثي ككل. فالانعكاسية التقليدية تركز على ذاتية الباحث فقط، أما الانعكاسية التقاطعية فتدمج هويات وامتيازات وأنماط تهميش الباحث والمبحوثين معًا من أجل اكتشاف مواطن الامتياز، وزيادة قدرة الباحث على التعامل مع تعقيدات الواقع الاجتماعي.

(٣) ضمان نقل النتائج إلى الجمهور واستخدامها بشكل مثالي لإحداث التغيير: لا يكتفى علم الجريمة النشط بإنتاج المعرفة العلمية، بل يسعى إلى ضمان وعي وإعلام الجمهور

بعرض نتائج الأبحاث بلغة واضحة وسهلة التداول، فالحركات الاجتماعية تمثل "مدارس للمواطنة والمشاركة النشطة"، فهى تُنتج المعرفة الجديدة بشكل جماعي، وتُحدث التحول المجتمعي. ولذلك يجب أن يشارك الجمهور مع رجال العدالة، والإعلاميين، وذلك بهدف إنتاج معرفة قابلة للتداول الاجتماعي وليس فقط للاستهلاك الأكاديمي (Belknap & Portillos, 2023 p.32)

المحور الثالث : التطبيق النظرى والأكاديمى لعلم الجريمة النشط

أولًا : المنظورات النقدية النشطة

يُركز هذا المحور على كيفية تحويل الاتجاهات النقدية فى علم الجريمة إلى منظورات نشطة، حيث تهدف مجالات علم الجريمة النقدى إلى إحداث تغيير اجتماعى تدريجي من خلال تطبيق فكرة البحث النشط، وتشمل هذه المنظورات: علم الجريمة النسوي، والدفاع عن حقوق المهاجرين، وجرائم الشركات الدول، وعلم الجريمة البيئي (الأخضر)، وإصلاح المؤسسات العقابية، ومناهضة العبودية، وتحقيق العدالة للضحايا والناجين من الجريمة والضرر البنيوى.

لتحقيق ذلك، يقوم علم الجريمة النشط بشكل كبير على تفكيك الافتراضات السائدة حول الجريمة والعدالة، ويفترض أن الفهم الحقيقي للجريمة لا يمكن تحقيقه إلا بتحدى نموذج "العالم المحايد"، وإحداث تفاعلًا فعالًا مع الأصوات المهمشة والتجارب المعاشة. كما يتقاطع هذا التوجه مع المنظور النسوي، الذى يؤكد على أهمية التفاعلات بين العرق، والجندر، والطبقة، في فهم أنماط الضرر والظلم. إلى جانب ذلك يركز علم الجريمة النشط على مبدأ الانعكاسية(Reflexivity) في إنتاج المعرفة. ويدعو " بروذرتون" إلى ضرورة الانفصال عن الأساليب الوضعية التقليدية لصالح ممارسات تشاركية تعاونية بين الباحثين والمشاركين، بعيدًا عن التسلسلات الهرمية الأكاديمية التي تُكرس مركزية المعرفة الغربية. (Brotherton, 2023)

من الركائز النظرية الأخرى التي تُشكل أساس علم الجريمة النشط، هو مفهوم الصوت النبوي والممارسة الثورية The Prophetic Voice and Revolutionary Praxis، ويشير مصطلح الصوت النبوي هنا إلى الصوت الاحتجاجى الأخلاقى، وهو مفهوم لا

يقتصر على التنبؤ بالجرائم المستقبلية وتحليلها فحسب، بل يحمل واجبًا أخلاقيًا يكشف أنماط الظلم التي ترتكبه الدول والشركات. وكما أشار كرامر، فإن هذا الصوت الاحتجاجى يدعو علماء الجريمة النشط إلى الفاعلية فى تحدي أنظمة الظلم والضرر، مثل تدمير البيئة. كما يُعد دمج الممارسة الثورية بالعملية التعليمية أحد مرتكزات التغيير الذى يتبناه علم الجريمة .(Kramer, 2016)

١- علم الجريمة الأخضر النشط Green Activist Criminology

يُعرف علم الجريمة الأخضر (البيئي) بأنه مجال دراسة الجرائم والأضرار البيئية التي تؤثر فى الكائنات الحية وغير الحية، والنظم الإيكولوجية، والمحيط الحيوي. ويتناول هذا العلم دراسة أسباب الجرائم البيئية وتداعياتها، وكذلك كيفية معالجتها من الناحيتين القانونية والمؤسسية. ويُعد امتداداً للمنظورات النقدية التى تطورت خلال العقود الثلاثة الأخيرة. (Sargin, 2023,p. 64)

وفي سياق العلاقة بين البحث العلمي الأكاديمى والجهود النشطة، يساهم علم الجريمة الأخضر فى بلورة رؤى وتأملات وأعمق للبيئة الاجتماعية الطبيعية، كما يشير ديفيد جويس (٢٠١٩)، فإن العلاقة الوثيقة بين علم الجريمة الأخضر والنشاط، تُعزى إلى جذوره النقدية، وكذلك إلى الواقع الصارخ للقضايا البيئية التي تتطلب اتخاذ إجراءات واستجابات عاجلة.

ومن أبرز مظاهر هذا الارتباط ظهور ما يمكن أن نطلق عليه "علم الجريمة الأخضر الشعبي Folk Green Criminology"، والذى يُجسد المعرفة التى ينتجها المواطنون العاديون والناشطون البيئيون استنادا إلى تجاربهم اليومية مع الأضرار البيئية فى مجتمعاتهم المحلية، وغالبًا ما يتم تجاهل هذه المعرفة من الأوساط الأكاديمية، ومن هنا يجب ضرورة الإنصات الفعّال للأصوات المهمشة "الأصوات من الأسفل" والمتأثرة بلأضرار البيئية، كمطلب استباقي لتحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية، والاعتراف بها كـ "أشكال صالحة ومنتجة للمعرفة". (Natali, Suman, & de Nardin Budó, 2023,p. 220)

أما الإسهام النظري الأكثر تكاملًا فى العلاقة بين النشاط البيئي وعلم الجريمة الأخضر، قدّمه Goyes (2016)، الذى صاغ مفهوم "النشاط الإجرامي الأخضر" بوصفه موقفًا تُوظف فيه المعرفة والبحث والتدريس الأكاديمى فى خدمة قضايا العدالة البيئية أو الإيكولوجية، وإنصاف ضحايا الضرر البيئي والاجتماعى، بإحداث تأثير في السياسات الاجتماعية والسياسية والثقافية لتطويرها .(Goyes, 2016.p.190)

على هذا النحو، يؤكد Goyes بأهمية تطوير المعرفة الأكاديمية من خلال التفاعل مع المهمشين والفقراء والضحايا، بهدف منع الضرر، وهو ما يُمثل توسيعًا لتعريف Belknap لعلم الجريمة الناشط من خلال دمج الأشكال غير الأكاديمية من المعرفة ضمن المبادئ الرئيسية. (Sargin, 2023 p.66)

٢- علم الجريمة الثقافي النشط Cultural Activist Criminology

يُعد علم الجريمة الثقافي أحد فروع علم الجريمة، ويُعني بتحليل العلاقة بين الجريمة، والثقافة، والإعلام، ويُوفر إطارًا لاستكشاف الرؤى والمساهمات التي يقدمها النشطاء والأكاديميون والصحفيون، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الرقمية، حول التأثير غير الرسمي على العدالة الجنائية الرسمية. (Martin, 2023 p.83).

وكما يشير ألثيد وسنو (١٩٩١)، فإننا نعيش في عصر "ما بعد الصحافة"، حيث أتاحت التكنولوجيا الرقمية أدوات فعّالة للتسجيل والمراقبة، مما أدى إلى تراجع هيمنة الصحافة التقليدية، وظهور ما يُعرف بصحافة الشارع أو الصحافة التشاركية (participatory journalism)، حيث ينتج المواطنون العاديون التقارير باستخدام الهواتف الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي .

وقد أسهم التركيز على الصور، والنصوص، والروايات، فى بروز فرعيين متميزين داخل علم الجريمة الثقافي النشط: علم الجريمة البصري (Visual Criminology) ، وعلم الجريمة السردي (Narrative Criminology) .

يستند علم الجريمة البصري على مجموعة واسعة من المجالات مثل: الفن، والقصص المصورة، والسينما، والتصوير الفوتوغرافي، والوثائق النصية، ومقاطع الفيديو. وفقًا لميشيل براون، فإن "المنعطف البصري" في علم الجريمة لا يعيد فقط تشكيل طرق وأدوات البحوث

التقليدية، بل يدعو الباحثين أن يأخذوا على محمل الجد الأسئلة الأخلاقية التي تتعلق بالتمثيل المرئي للضرر والعنف. ويُعد هذا الفرع متناغماً بصريًا، إذ يتفاعل مع الإشكالات النظرية، والمقاربات المنهجية، والممارسات الأخلاقية، من خلال إنتاج الصور والوسائط الفنية، وتحليلها، مما ينتج عنه ربط علم الجريمة السردي والرقمي معًا (narrative and digital criminologies).

من أبرز مظاهر هذا الاتجاه ما يُعرف ب التوثيق الرقمي باعتبارها نشاطًا تفاعليًا، ومشاركة مجتمعية للمواطنين في تتبع جرائم الحياة اليومية، مما يُشكل شكلًا من (المراقبة المضادة Counter-Surveillance)، التي تبرز التأثير المحتمل لنشاط علم الجريمة الثقافي لإصلاح أنظمة العدالة الجنائية الرسمية. وهو ما يتفق مع دعوة بلكناب إلى يتجاوز الوظيفة التقليدية للأكاديميين نحو ممارسة فعالة من أجل التغيير الاجتماعى. (Martin, 2023 p.85).

ويُعد نشاط الهاشتاج مثالاً بارزاً لتلك الممارسة الرقمية الاحتجاجية النشطة، حيث يوحّد المستخدمين حول كلمة أو عبارة عبر منصات التواصل الاجتماعي، مسبوقة برمز "#" ، وقد خلقت مساحة رقمية عالمية للضحايا والناجين مثل: الأقليات والفئات المهمّشة للتعبير عن تجاربهم ومشاركة خبراتهم، وتحدي التهميش، ففي أعقاب التعرض للعنف أو الإساءة الجنسية أو الشخصية، يُعدّ شعور الضحايا والناجين بأنهم ليسوا وحيدين في تجربتهم أمرًا داعمًا للتعافي.

وفى ظل تصاعد ما يُسمى "الرقم المظلم للجريمة" باستمرار في السنوات الأخيرة، وهو مقدار الجرائم غير المُبلّغ عنها، مثل جرائم الاعتداء الجنسي والاغتصاب، ومع الفشل المستمر لنظام العدالة الجنائية في توفير العدالة والدعم للضحايا والناجين، أصبح من الواضح أن وسائل التواصل الاجتماعي قد بدأت المساهمة في سد الفجوة، مانحةً الضحايا والناجين مساحةً للتعبير عن أنفسهم، وأن يُسمع صوتهم ويُعترف بهم، ويُصدّقوا ويُدعموا، دون إلقاء اللوم على الضحايا أو التشهير بهم أو إسكاتهم. (Fohring & Horsfield, 2023,p. 340)

من أشهر حركات الهاشتاج #MeToo و#BlackLivesMatter حيث لعبا دورًا محوريًا في النقاشات الدائرة حول العنف ضد المرأة والعنصرية والعدالة الاجتماعية. ويمكن القول إن #MeToo هو الأكثر شهرة حول العالم، ونشأ لأول مرة في عام ٢٠٠٦ كمبادرة طورتها الناشطة تارانا بيرك لتمكين ضحايا الاعتداء الجنسي من الفتيات، لمشاركة التجارب، وخلق حالة من التعاطف المبنى على القوة في أعداد المشاركات، وارتبطت كذلك بعديد من الإصلاحات القانونية. (Fohring & Horsfield, 2023,p. 344)

ومع ذلك، يظل تقييم فعالية هذه المبادرات مرهونًا بتجاوز المؤشرات الكمية، مثل عدد التغريدات، أو المنشورات، أو المشاركات، إلى ما هو أبعد من ذلك؛ أي مدى استجابة المؤسسات والحكومات، وما يستتبعه من إصلاحات تشريعية، وقدرة على تشكيل الرأي العام، وطرح حلول جديدة، أو تعزيز الوعي، وتوسيع نطاق المشاركة الرقمية (Fohring & Horsfield, 2023,p. 345)

٣- علم إجرام الفن النشط (CA) Criminological Artivism

يجمع هذا الفرع بين مفهومين رئيسيين: أولهما علم الجريمة (Criminology) الذى يعبر عن الدراسة العلمية للجريمة والسلوك الإجرامي؛ وثانيهما الفن الناشط (Artivism) وهو مزيج بين الفن والنشاط (Activism)، ويُستخدم فيه الفن بأشكاله – مثل الرسم، المسرح، السينما، الشعر، الجداريات، وغيرها – كوسيلة نقدية تُعبّر عن القضايا الاجتماعية والحقوقية، لا سيما تلك المتعلقة بمواجهة بالجريمة، والظلم الاجتماعي، والعنف، مع منح صوت للمهمشين، كالضحايا والسجناء.

فى هذا السياق، يُسهم الفن فى إلهام الأفراد باعتماد وجهات نظر بديلة، وإعادة تصوّر العالم من حولهم، وإحداث تغيير اجتماعي وسياسي، من خلال التركيز على الدور التربوي للفن. ويسعى هذا التوجه إلى تمكين الفئات والمجتمعات والأفراد المهمشين من إنتاج ممارسات فنية تُجسد تفاعلهم مع الظلم، والضرر، وتحمل تأثيرًا مباشرًا على قضايا العدالة الاجتماعية. ويكمن الهدف الأساسي في إنتاج مخرجات بحثية متنوعة وديناميكية، تتجاوز الأطر التقليدية للأبحاث الإجرامية، وذلك عبر إنتاج أعمال فنية أو عروض تفاعلية، مع أصحاب التجارب المعيشية، وتمنح الدراسات الأكاديمية بُعدًا أكثر واقعية. (Jackson, McGowan, & Murray, 2023 p.53)

٤- علم إجرام المُدانين والمفرج عنهم Convict Criminology

يُعد علم الجريمة المدان (CC) منظورًا نقديًا ناشئًا داخل المجال الأكاديمي لعلم الجريمة، إذ يُوفر رؤية بديلة لكيفية فهم قضايا الجريمة، والعدالة الجنائية، من خلال خبرات من عاشوا واقع الإدانة، أو المفرج عنهم من الباحثين الأكاديمين أو النشطاء.

ظهر هذا الفرع في تسعينيات القرن الماضى كإنعكاس لحالة الإحباط الذي انتابت عددًا من الأكاديمين عند اطلاعهم على الأدبيات الأكاديمية السائدة حول الجريمة والسجون والعدالة الجنائية، والتى تعكس وجهات نظر مديري السجون أو الأكاديميين الجامعيين، مع تجاهل تام لتجارب المدانين. ويتكوّن هذا المجال من مقالات ودراسات شارك فى إعدادها أشخاص تم الحكم عليهم أو مفرجًا عنهم، بالتعاون مع عدد من باحثين آخرين، وبالتالي، يقدم هذا التخصص إضافة كبيرة لعلم الجريمة.

صاغ كل من ريتشاردز و روس مصطلح علم الجريمة للمدانين في عام ٢٠٠١ ، من خلال مقال بعنوان "المدرسة الجديدة لعلم الجريمة للمدانين" نُشر في مجلة Social Justice. وفي عام ٢٠٠٣، نشرا معًا كتابًا محررًا تتضمن مساهمات لعدد من الأكاديمين الذين مروا بتجربة الإدانة والسجن، وخبراتهم في الدراسات العليا وكأساتذة جامعيين. وتشمل المنهجية المتبعة فى هذا المجال: مراسلات مع السجناء، والمقابلات المتعمقة، والملاحظات الميدانية داخل المؤسسات العقابية، وتصميم استبيانات للمقابلات بلغة يمكن للمدانين فهمها، وتحليل السجلات الإدارية والإحصائية للسجون. (Ross, Richards, Newbold, Lenza, & Grigsby, 2003.)

يُعد علم الجريمة للمُدانين نشطًا نظرًا لتركيزه على تجارب السجناء، والدعوة إلى إصلاح السياسات، وإعادة التأهيل الاجتماعى. ويسعى هذا الإتجاه إلى إزالة الوصم المرتبط بالجريمة، ومُركّزًا على فاعلية الأفراد الذين عاشوا تجربة السجن، في إنتاج المعرفة القائمة على التجارب الحياتية، من أجل تحقيق العدالة. (Aresti & Darke, 2016)

وفى النهاية، يمكن القول أن ما تم عرضه من منظورات نقدية نشطة، تمثل تحولًا جذريًا فى تناول ظاهرة الجريمة وقضايا العدالة. فالاعتماد على التفاعل مع الواقع الاجتماعى،

وضحايا الظلم باعتبارهم منتجين للمعرفة، أصبح أمرًا حتميًا لمواجهة تحديات عالمنا الرقمى المعاصر.

ثانيًا : النماذج التطبيقية لعلم الجريمة النشط

على الصعيد العالمي: توجد العديد من المؤسسات والحركات الاجتماعية التى تتبنّى مبادئ وأسس علم الجريمة النشط مثل:

- مشروع البراءة (Innocence Project) والمهتم بإعادة فحص وتحليل الأدلة الجنائية باستخدام تقنيات الحمض النووى (DNA) لمساعدة الأشخاص على إثبات براءتهم من الجرائم التى توجه لهم ظلمًا، وهو ما يُمثل أحد النماذج الموجهة لخدمة وتحقيق العدالة.
- حركة حياة السود مهمة (Black Lives Matter) وهى حركة اجتماعية عالمية تناهض العنف الشرطى والعنصرية المرتكبة ضد أصحاب البشرة السوداء، وتجلى فيها التوثيق الرقمى والرقابة المضادة بشكل واضح، مما ساهم فى تغيير الممارسات الأمنية وإصلاح السياسات الجنائية.
- مؤسسة(Human Rights Watch) وهى المعنية بحقوق الانسان عالمياً.
- حركات إصلاح السجون، ومناهضة الاتجار بالبشر، وحركات العدالة البيئية والمناخية.

ثالثًا: كيف يصبح البحث العلمي والعمل الاكاديمي فى مجال الجريمة "نشطًا"؟

يتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات المحددة منها:

١- تجاوز أسطورة العالِم المحايد

انشغل علماء الجريمة بنقاشات مطولة حول دورهم الاجتماعى، وما إذا كان ينبغي عليهم التدخل في قضايا العالم الواقعي لتعزيزه، أم الاكتفاء بموقف الحياد في أبحاثهم. وقد غلب على هذا الجدل ميل نحو الإشادة بالباحث المحايد.

ومع ذلك، فإن التحديات التي يواجهها علماء الجريمة في نشاطهم لها جذور ثقافية وهيكلية عميقة، لا يمكن تغييرها إلا بالعمل الجماعي التشاركى، مما يتطلب منهم استبدال "الأنا" بـ"نحن"، والتساؤل عن كيف يُمكن أن أصبح عالم جريمة ناشطًا، بالفعل وليس بالقول؟

وكيف يُمكن أن أنخرط في قضايا العدالة الاجتماعية والبيئية، مع المحافظة على إنتاج المعرفة الموثوقة؟

وفقًا للمنظورات النقدية، فإن تنمية الوعي الاجتماعي هو أساس إحداث التغيير، لا سيما عبر دعم الفئات المهمشة في مختلف البيئات. فعلى الرغم من وفرة الأبحاث التي توثق تجارب ضحايا الظلم ومعدلات تعرضهم للظلم واستجاباتهم له، إلا أن هؤلاء الناجين أنفسهم نادرًا ما يشاركون في تصميم تلك الدراسات، وتُغفل تجاربهم ضمن النتائج، مما يعتبر تهميش متعمد لتلك الفئة.

وتُشير الأدبيات إلى أن العديد من نشطاء العدالة الاجتماعية هم فى الواقع ناجون من أشكال الظلم التي يحتجون عليها ويتناولونها فى أبحاثهم. وفي هذا السياق، تعتبر فكرة العالِم المحايد ليس فقط غير واقعية، بل تم استخدامها عبر التاريخ لمنع المهمشين من إنتاج المعرفة حول مجتمعاتهم، بناءً على افتراض خاطئ مؤداه بأن العلماء من خارج هذه المجتمعات أكثر موضوعية وأقل تحيزًا(Belknap & Portillos, 2023 p.30) .

إلا أن التزام الباحثين الناشطين بمكافحة الظلم لا يعني بالضرورة أنهم أقل علمية أو أكثر تحيزًا، وفى المقابل فإن الباحثين التقليديين المدافعين عن الوضع القائم، لا يمكن اعتبارهم خارج إطار الانحياز. بناءً على ذلك، ظهر مفهوم الموضوعية الملتزمة Committed Objectivity" كبديل واقعى عن الحياد الزائف، حيث يدعو المفهوم جميع الباحثين والمثقفين إلى الإفصاح بشفافية عن التزاماتهم القيمية، بما يتيح للمجتمع الأكاديمى مساءلتهم. فالموضوعية هنا لا تعني الحياد التام، بل تشير إلى اتخاذ المواقف النقدية، من دون تعتيم، أو حجب، أو تشويه للرؤى المعارضة.

٢- تحديد دور الأكاديميين فى علم الجريمة النشط

يُشّكل تحديد موقع الأكاديمي ودوره فى المجتمع وإنتاج المعرفة الصحيحة، وكذلك طبيعة التدخل الذي ينبغي أن يمارسه في المجال العام أهم الإشكاليات المحورية فى مجال علم الجريمة النشط. فى هذا الإطار، طُرح نموذجان مثاليان للأدوار الأكاديمية:

أ- الخبير العلمي المحايد: ويُعرّف عادةً بوصفه الباحث القادر على إنتاج معرفة موضوعية من خلال تطبيق مناهج بحثية تستبعد القيم الذاتية من البحث العلمى، لتحقيق استقلاليته.

ب- الأكاديمي الناشط: ويشير إلى الباحث الذي يندمج في مجال القيم الاجتماعية والسياسية والثقافية، سواء عند إنتاج المعرفة أو محاولته إحداث تأثير في المجال العام.

وقد وُجهت العديد من الانتقادات إلى النموذجين، إذ يُنظر إلى النموذج الأول باعتباره تجسيدًا للموضوعية الزائفة، والإدعاء المضلل بالحياد، وهو ما يطلق عليه "الاستقلال المطلق"، الذى يخفي الانتماءات السياسية والطبقية خلف ستار المعرفة العلمية. فى المقابل، تم انتقاد النموذج الثانى باعتباره نموذج للتحيز الأخلاقى والقيمى، مما يجعله مهددًا بفقدان الحياد الأكاديمى، وهو ما يشار إليه بمصطلح " المعرفة أحادية الاتجاه".

نتيجة لذلك، سعت بعض الأدبيات إلى طرح مقاربات وسطية تجمع بين مزايا النموذجين، من أبرز هذه المحاولات ما قدمه عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، الذى طوّر نموذجًا للعالِم النشط الذى يقاوم التحيز الأيديولوجي، دون الانفصال عن القضايا الاجتماعية والسياسية الملحة في عصره، ويكون ملتزم بالمحددات الأخلاقية التي تحكم دراساته ومعرفته. فعلم الجريمة النشط لا يرفض الموضوعية كمبدأ، لكنه يعيد تشكيلها فى ضوء الالتزامات الاجتماعية.

٣- اعتماد البحث النشط كنموذج معرفى بديل:

يُشكل البحث النشط البديل المعرفي للأنماط التقليدية فى العلوم النقدية، وتعود أول إشارة للمفهوم فى الأدبيات الأكاديمية إلى عام ١٩٨٥، حيث عُرف حينها باعتباره «نموذجًا بحثيًا يهدف إلى تغييرات في عمليات ونتائج التعلُّم البشري، وتطوير أدوات معرفية وتعليمية جديدة". ويُعرِّف عزيز شودري، أحد أبرز رواد المجال، البحث النشط بوصفه تجسيد عملي للنظرية الماركسية في الممارسة، من خلال التأكيد على وحدة الفكر والعمل، فإنتاج المعرفة داخل الحركات الاجتماعية يرتبط جدليًا بالتفاعل مع الظروف المادية التي تُختبر في نضالات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ويوضح شودري كيف يُنتج

البحث النشط المعرفةَ داخل الحركات الاجتماعية وخارج الأوساط الأكاديمية، وكيف يتحدى تنظيمُ هذا البحث ويفكك الثنائيات التقليدية بين الباحثين والناشطين، بتحويلهم إلى لشركاء فى البحث. (Belknap & Portillos, 2023 p.31)

فى هذا السياق، يرتبط البحث فى علم الجريمة النقدي ارتباطًا وثيقًا بعلم الجريمة النشط، إذ يشتركان فى استكشاف تجارب الفئات المهمشة، وإبراز مظاهر الظلم والضرر البنيوي، ويُعد هذا التوجه النظرى مشروعًا فكريًا وسياسيًا متكاملًا، يسعى إلى كسر "الصمت المعرفي السائد" داخل علم الجريمة، والناتج عن تجاهل الرؤى البديلة، وتهميش أصوات الضحايا والناجيين من الضرر. ويُظهر هذا التوجه، إلى أن الكثير من الباحثين يفتقرون إلى المسافة النقدية اللازمة لفهم موضوعات دراستهم، مما يؤدى إلى إعادة إنتاج الوضع القائم، بدلًا من نقده وإصلاحه.

من هذا المنطلق، يهدف البحث النقدي النشط إلى إعادة توجيه التخصص برمته، من خلال البحث عن إجابات الأسئلة التالية: من ندرس، وماذا ندرس، ولماذ ندرسه؟. و يتميز هذا الاتجاه بتحدى الوظيفة المحافظة للبحث الأكاديمي. ويُمثل الانحياز للضحايا والفئات المهمشة أمرًا أساسيًا للسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية. (Jackson, McGowan, & Murray, 2023 p.56)

وإذا تأملنا الدور الذى يمكن أن يلعبه البحث النقدي النشط فى هذا السياق، فإننا لا ينبغى أن نكتفى بوجوده داخل الأوساط الأكاديمية، بل يجب أن يتجاوز جدران الجامعة، وينخرط فى عمل تشاركى مع الحركات الاجتماعية، ومجموعات الضحايا والمتضررين الذين يواجهون هذا العنف خلال حياتهم اليومية. (Forero-Cuéllar & Rivera-Beiras, 2023 p.142).

٤- إجراء بحوث العمل التشاركي التعاونية

تُعد أبحاث العمل التشاركي (Participatory Action Research) والبحوث التعاونية (Collaborative Research) من أبرز المستجدات المنهجية التى تهدق لتجاوز الطرق التقليدية للبحث الأكاديمى، وتسعى إلى تمكين بناء علاقات بين الأكاديميين والمجتمعات المحلية من خلال خلق مساحات للعمل التعاوني، وتشجيع ودعم أفراد المجتمع للعمل معًا

لتطوير تصميم البحث، وإجراء جمع البيانات، وصولًا لكتابة النتائج. وفقًا لذلك، يدعو إطار البحث التعاوني العلوم الاجتماعية إلى تجاوز إنتاج المعرفة والأنظمة والهياكل التي تسبب الضرر وتديمه أوتعيد إنتاجه، إلى التركيز على أولئك الذين تأثروا بشكل مباشر من هذا الضرر. (Belknap & Portillos, 2023 p.32)" .

ومن هنا، تنبثق مساهمة الأكاديميين من المعارف الميدانية لأصحاب الخبرات الميدانية. ووفقًا لهذا المبدأ يمكن تصنيف أشكال الدعم الأكاديمي المقدم إلى المجتمع إلى فئتين رئيسيتين:

١- دعم موجه نحو المهام:(Task-oriented support): يشمل المساعدة تصميم البحث، وجمع البيانات، وتحليلها، والتوصل إلى النتائج.

٢- دعم مفاهيمي وبنيوي:(Conceptual and structural support): ويشمل إعادة تشكيل وتطوير الأطر النظرية، والتوجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفى هذا السياق، يتحدد دور الأكاديميين النشطاء فى مساعدة المجتمع على فهم المعرفة العلمية، ليس فقط من خلال تقديم نتائج الأبحاث، بل بتقديمها بأساليب مباشرة تساهم فى بناء مفاهيم حقيقية للعدالة الاجتماعية، وتحسين السياسات المجتمعية. كما يجب أن يُمارس هذا الدور من خلال مراعاة احترام الأخلاقيات العلمية، وفهم طبيعة الجمهور المستهدف واحتياجاته بدقة .(Goddard & Magnus, 2023 p.289)

٥- دمج علم الجريمة النشط في التدريس والمناهج الأكاديمية

يُشكّل إدماج علم الجريمة النشط في المناهج الأكاديمية داخل الجامعات خطوة أساسية نحو إعادة تشكيل دور مؤسسات التعليم، وتوجيهه نحو تعزيز العدالة الاجتماعية، إذ لا يقتصر الأمر على تحديث أساليب التدريس، بل يتجاوز ذلك ليؤثر فى سياسات الجامعات، من خلال توجيه العملية التعليمية نحو قضايا مجتمعية ملحة مثل تجريم الاحتجاج، وعدم المساواة العرقية، والأضرار البيئية .(O'Sullivan, 2023 p.371)

يسعى علم الجريمة النشط إلى تمكين الطلاب من أن يصبحوا مواطنين واعيين ونشطاء ملتزمين، لديهم القدرة على توظيف معارفهم لإحداث التغيير. ومن أبرز النماذج التطبيقية فى هذا المجال؛ برنامج "من الداخل إلى الخارج" (Out-Inside Program)، الذى بدأ

في عام ١٩٩٧ في جامعة تيمبل بمدينة فيلادلفيا، ويُنفّذ حاليًا في ٣٨ ولاية بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مقدمًا مئات المقررات الجامعية فى تخصصات متعددة، من أبرزها العلوم الإنسانية والاجتماعية. يقوم البرنامج على تدريس مقررات جامعية داخل بيئات السجن لفئة طلابية مختلطة تضم طلابًا جامعيين من خارج السجون "طلاب خارجيين"، وسجناء "طلاب داخليين"، يهدف هذا التفاعل إلى تعزيز وعي الطلاب، وخلق تجربة تعليمية تحوّلية عميقة للطرفين، كما تُمكّن أعضاء هيئة التدريس المشاركين فى البرنامج من أداء دور "المعلم الناشط" والذى يجمع بين مهنة التدريس والتغيير المجتمعى. (Belknap, 2015 p.15)

ومن الأمثلة الرائدة فى هذا المجال، ما قدمته الباحثة كريستي هولسينجر في عام ٢٠٠٨، حين صمّمت طريقتين تعليمتين استخدمتهما في التدريس النشط داخل الجامعة:

١. الفصل الدراسي الإرشادي: حيث شارك فيه طلاب الجامعة كمرشدين لفتيات منخرطات في النظام الجنائي يقضون العقوبة، من خلال التفاعل المباشر.
٢. فصل دراسي للعدالة التصالحية: وضم طلاب الجامعة التقليديين والشباب المسجونين، مما أتاح بيئة علمية تشاركية فعالة.

وبالفعل، نجحت تجربة التدريس النشط، وعززت علاقات التفاهم والتآلف بين الجناة والمجتمع، وبناء وعي جمعى حول العدالة. وفي كتابها تعليم العدالة: "حل مشاكل العدالة الاجتماعية من خلال التعليم الجامعي"، عرضت هولسينجر مجموعة من الآليات التعليمية التى تُجسّد مبادئ علم الجريمة النشط، وناقشت دور أعضاء هيئة التدريس فى تفعيل هذه الممارسات، وقدرة الطلاب على المساهمة في التغيير من خلال المعرفة المكتسبة. (Belknap, 2015)

تمثل هذه التجارب نموذجًا عمليًا على إمكانية إدماج النشاط الأكاديمي فى تدريس علم الجريمة النشط داخل أروقة الجامعات، كمنهجية تعليمية تتطلب التفاعل المباشر بين الطلاب مع الفئات المهمشة داخل المجتمع.

المحور الرابع : علم الجريمة النشط في السياق المحلي (مصر نموذجا)

رغم أن علم الجريمة النشط لا يُمارس فى مصر حاليًا كمجال أكاديمى، إلا أن المجتمع المصرى قد شهد، منذ العقد الأول من القرن الحالى، عددًا من المبادرات والممارسات المجتمعية التى تُجسّد مبادئ وجوهر هذا التوجه بصورة تطبيقية، وإن كانت تفتقر إلى الوعى بالأساس المعرفى والنظرى والأكاديمى، وهو ما يُشكل فجوة عميقة بين الممارسة المجتمعية والتأصيل النظرى، مما يُشكّل تحديًا حقيقيًا نحو تطورنا العلمى.

وفيما يلي عرض لمجموعة من المبادرات والممارسات داخل المجتمع المصرى والتى تُجسد فى جوهرها مبادئ علم الجريمة النشط :

١- مبادرة حياة كريمة: نموذج للعدالة الاجتماعية الوقائية

أطلقت المبادرة من خلال الجهود الرئاسية والحكومية عام ٢٠١٩، كمشروع قومي يهدف إلى تحسين جودة الحياة لسكان الريف المصري، وتمكين الفئات المهمشة، وتقديم خدمات صحية، وتعليمية، واجتماعية متكاملة، من أجل الحصول على الخدمات الأساسية والمرافق الحيوية التي تضمن لهم حياة كريمة، وتُعتبر نموذجًا تطبيقيًا لفكرة "العدالة الاجتماعية الوقائية" في إطار علم الجريمة النشط، حيث تُركّز على معالجة الأسباب الهيكلية للجريمة (كالفقر, والبطالة, والتهميش) وتفكيل العوامل البنيوية المسببة لها، من خلال تدخلات تنموية شاملة تسبق وقوع الجريمة.

تهدف المبادرة إلى بناء الإنسان المصري، وتعزيز مبادئ الكرامة والتنمية المستدامة، من خلال الشراكة مع أكثر من ٢٠ وزارة وهيئة، و٢٣ منظمة من منظمات المجتمع المدني، وبمشاركة آلاف الشباب المتطوعين، لخدمة أكثر من45 مليون مستفيد، ولتوطين أهداف ورؤية مصر ٢٠٣٠، مما يجعلها نموذجًا لروح المشاركة المجتمعية لبناء الوطن وتعزيز فكر المواطنة من خلال كسر حلقة الفقر، والدمج بين التنمية والعدالة . الموقع الرسمي : hayakarima.com *هاشتاج# :حياة_كريمة*

كما تتبنى المبادرة تمويل المشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تستهدف الفئات الهشة، لا سيما النساء المعيلات، كـ"مشروع مستورة"، وتُسهم هذه البرامج في خلق بدائل اقتصادية

تُحدّ من السلوكيات الانحرافية المرتبطة بالفقر، خصوصًا جرائم السرقة والاحتيال في المناطق الريفية.(وكالة أنباء الشرق الأوسط، ٢٠٢١.)

وتُستكمل المبادرة بإضافة الطابع الرقمي تحت عنوان "حياة كريمة رقمية" بهدف نَشْر وتعزيز الثقافة الرقمية وتنمية المهارات التكنولوجية للأفراد والمجتمعات المُستهدَفة ، ضمن استراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبناء الإنسان المصرى رقميًا، من خلال تقديم تدريبات مجانية على مواجهة جرائم الابتزاز الإلكتروني والاستغلال الرقمي، التي باتت تمثّل تهديدًا متصاعدًا في المجتمعات الهشّة. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)

رغم أن مبادرة "حياة كريمة" لا تنتمي مباشرة إلى المجالات القضائية أو الجنائية، إلا أنها تُجسّد نموذجًا تطبيقيًا لما يُعرف بعلم الجريمة النشط، من حيث ارتباطها بمحور "الإصلاح القضائي والحد من العنف البنيوي" ومن خلال دمج العدالة التصالحية والتنمية البشرية كأدوات استراتيجية.

٢- مبادرة" سجون بلا غارمين وغارمات": تطبيق العدالة التصالحية

أطلقت المبادرة فى عام ٢٠١٥ تحت شعار "مصر بلا غارمين وغارمات"، وتحدد هدفها الأساسي فى سداد ديون المحتجزين بسبب تعثّر مالى، والإفراج عنهم، وتوفير دعم اجتماعي لهم، من خلال إطلاق برامج تأهيلية وتدريبية، وتنظيم مبادرات للتمكين الاقتصادى بمشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، وأنشطة توعوية تشمل الأسر والتجار على حد سواء، بهدف عدم تكرار الظاهرة مرة أخرى. حيث تُجسّد هذه المبادرة أحد أبرز تطبيقات مفهوم العدالة التصالحية (Restorative Justice) الذى يشير إلى نهج بديل يساعد على إصلاح الضرر بين الضحية والجانى بدلًا من العقوبات السالبة للحرية في جرائم الديون البسيطة، كما تساهم فى الحد من تكرار الظاهرة من خلال توفير بدائل اقتصادية قانونية. الموقع الرسميtahya-masr.com : هاشتاج# :سجون_بلا_غارمين

٣- مبادرات مناهضة التحرش: المعرفة من الأسفل

تمثل مبادرات "معًا ضد التحرش"، و"امسك متحرش" ، و"التحرش جريمة ...اتكلموا" أمثلة حية لعلم الجريمة النشط، حيث تجمع بين المعرفة العلمية والعمل التشاركى الميدانى، من

خلال مبادرة مجتمعية لمناهضة العنف ضد المرأة ودعم الضحايا قانونيًا ونفسيًا، حيث اعتمدت على مشاركة المجتمع في رصد ودعم ضحايا العنف، والفئات الضعيفة والمهمشة، وحققت انتشارًا واسعًا عبر هاشتاج# معًا_ضد_التحرش، وأسهمت في تغيير الوعي المجتمعي والسياسات المتعلقة بحماية المرأة. كذلك مبادرة "امسك متحرش Harass) (Map، تأسست عام 2010 على يد مجموعة من الشابات المصريات، وتهدف إلى إنهاء التقبل المجتمعي للتحرش من خلال الإبلاغ عن الحوادث يوميًا عبر الرسائل القصيرة أو الموقع الإلكتروني أو حسابات التواصل الاجتماعي، وتقديم الدعم القانوني والنفسي للضحايا. تميزت المبادرة باستخدامها التكنولوجيا، حيث اعتمدت على الـ Crowd mapping لرسم خريطة تفاعلية توثق أماكن حوادث التحرش في مصر، مما ساهم في رفع الوعي المجتمعي وتسهيل التدخل السريع، كما أطلقت حملات توعية ونظمت أنشطة مدرسية وبرامج تدريبية، وتعاونت مع مبادرات أخرى محليًا ودوليًا لنقل الخبرات، مما طوّر الوعى المجتمعى بشكل غير تقليدي. موقع المبادرة harassmap.org : هاشتاج : #امسك_متحرش

كذلك حملة" التحرش جريمة ...اتكلموا:(Speak Up) " والتى أطلقها المجلس القومي للمرأة بهدف نشر الوعي حول أهمية الإبلاغ وعدم الصمت على جرائم التحرش، خاصة في وسائل المواصلات والأماكن العامة. تضمنت الحملة فيديوهات توعوية بمشاركة فنانين، وملصقات ورسائل على السوشيال ميديا، وورش عمل في عدة محافظات، بالإضافة لدعم قانوني ونفسي مباشر للضحايا. وتعاونت الحملة مع منصات مثل فيسبوك وإنستجرام لإطلاق حملات مثل" حاسبوا على كلامكم "لمكافحة التنمر الإلكتروني، و"إتكلمي إحمي نفسك وغيرك "للتوعية بالجرائم الإلكترونية، مما يعكس اندماج الخطاب النسوي الرقمي، وحقوق تلك الفئة ضمن نموذج علم الجريمة النشط. موقع المجلس القومي للمرأة ncw.gov.eg : هاشتاج# :التحرش_جريمة# اتكلموا

٤- وحدات مناهضة العنف داخل الجامعات المصرية

تدخل ضمن علم الجريمة النشط بما يمثل مقاربة نقدية تطبيقية تتجاوز الدور الأكاديمي التقليدي للجامعة. حيث تم إنشاء ٤٢ وحدة لمناهضة العنف والتحرش ضد المرأة على

مستوى الجامعات الحكومية والخاصة والجامعات التكنولوجية منذ عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٤. وتم توقيع ٢٢ بروتوكول تعاون دولي، و٤٠ ورشة عمل لبناء قدرات مديري وعضوات وأعضاء وحدات مناهضة العنف ضد المرأة، وتقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي، وذلك بهدف التدخل الوقائي، وتطوير السياسات الداخلية للحد من الجريمة.

حيث تم إنشاء في جامعات مثل جامعة القاهرة وعين شمس والمنصورة وسوهاج ودمنهور وحدات مناهضة للعنف والتحرش، تقدم دعمًا نفسيًا وقانونيًا للطلاب، لتنظيم بيئة أمنة داخل الحرم الجامعي، كذلك رفع درجة الوعي والتفاعل بين الطالبات والمرأة العاملة داخل الجامعة، حول قضايا المرأة وأنواعها، وكيفية التغلب عليها، وكيفية تصدي الجامعة لها، ووضع سياسات رادعة، وتنظيم حملات توعية وورش عمل، والتعاون مع المجتمع المدني.

كما نظّم المجلس القومي للمرأة لقاءات طلابية لتفعيل دور هذه الوحدات، تحت عنوان «تفعيل دور وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات المصرية»، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، واستهدف هذا اللقاء رؤساء وعضوات وأعضاء ومنسقي وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بخمس جامعات: (الإسكندرية ودمنهور وبرج العرب التكنولوجية والعلمين الأهلية ومدينة السادات).(الهيئة العامة للاستعلامات &المجلس القومي للمرأة، ٢٠٢٤).

٥- المبادرات الجامعية لمكافحة الفساد: نموذج علم الجريمة المؤسسي

هناك العديد من المبادرات الجامعية في مصر التى تركز على التوعية ودعم الفئات المهمشة وتعزيز النزاهة الأكاديمية،و تدخل ضمن تطبيقات علم الجريمة النشط، خاصة إذا تضمنت مشاركة مجتمعية أو تعاون مع منظمات مدنية. حيث شاركت جامعة القاهرة فى مبادرة " GRACE" (Global Resource for Anti-Corruption Education and Youth Empowerment)، لمكافحة الفساد في التعليم وتمكين الشباب والتى تم إطلاقها خلال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي استضافتها مصر عام ٢٠٢١ بمدينة شرم الشيخ، بمشاركة ١٥٢ دولة حول العالم، وفيها تم الإعلان عن اعتماد آليات التعليم والتدريب الخاص بمكافحة الفساد كأساس لمنع الفساد، ركزت المبادرة على تمكين الشباب ورفع الوعي الطلابي بمخاطر

الفساد، وتعزيز قيم النزاهة، من خلال تنظيم ورش عمل توعوية داخل الجامعة، بالشراكة بين وزارة التعليم العالي وهيئة الرقابة الإدارية وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. وتعكس هذه الميادرة ادماج المؤسسات الأكاديمية فى إنتاج المعرفة النقدية بما يتجاوز القاعات التدريسية لتذهب إلى آفاق التأثير فى القيم المجتمعية، وهو ما يمثل نموذجًا أصيلًا لعلم الجريمة النشط (عبد الحليم & شاهين، ٢٠٢٣).

٦- التوثيق الرقمي للجريمة والضرر

بالتزامن مع انتشار التقنيات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، والتى سهلت أكثر من أي وقت مضى، مشاركة المواطنين العاديين في دعم جهود العدالة الجنائية، من خلال التوثيق المدني للانتهاكات وكشف الظلم المرتكب من قِبل الأفراد أو المؤسسات أو الدول، وفي ظل التطور التكنولوجي، أصبح توثيق الجرائم جزءًا من واقعنا، وأصبحت مواقع التواصل الاجتماعى تحتوى على جملة شائعة مضمونها " تمكنت الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية أو النيابة العامة، من كشف ملابسات مقطع فيديو أو صورة تم تداولها بمواقع التواصل الاجتماعى، تتضمن إعتداء أو جريمة، الأمر الذى دفع الجهات الأمنية إلى الاستجابة الفورية لما يتم تداوله من صور أو فيديوهات توثق وقائع اعتداء أو مخالفات قانونية، وهو ما يعتبر أحد أهم مبادئ علم الإجرام النشط.

إلا أن هذا التفاعل يطرح مجموعة من الإشكاليات القانونية والأخلاقية، فيما يتعلق بالتوازن بين التوثيق الرقمى وحماية الخصوصية، فوفقًا للقانون المصري، يُسمح بالتصوير بهدف إثبات واقعة معينة مثل الجريمة فى مكان عام ووفق ضوابط قانونية، فى حين لا يجوز التصوير في مكان خاص دون موافقة الشخص المعني أو نشر الصور دون إذنه، حيث يعتبر ذلك انتهاكاً لحرمة الحياة الخاصة.

يتضح مما سبق أن المبادرات المجتمعية فى المجتمع المصري تعكس بشكل غير مباشر مبادئ علم الجريمة النشط وأهدافه، إلا أن غياب التأصيل النظري الأكاديمي لهذه الممارسات يُعد من أبرز التحديات التى تحد من فاعليتها واستدامتها، وتضعف من قدرتها على التحول إلى سياسات عامة قائمة على أسس علمية. لذا تبرز الحاجة إلى دمج تلك المبادرات ضمن علم الجريمة النشط، من خلال تفعيل دور الجامعات فى دراستها

وتقييمها، وتعزيز التعاون بين الدولة والمؤسسات التعليمية بما يضمن مقاربة شاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

المحور الخامس: التحديات والتوصيات

أولًا : التحديات التي تواجه علم الجريمة النشط

يواجه علم الجريمة النشط رغم انتشاره فى العديد من الأوساط الأكاديمية، مجموعة من الانتقادات والتحديات النظرية والمنهجية التى تستحق المراجعة والتحليل:

على المستوى الأكاديمى

١- ضعف التمويل المخصص للأبحاث النشطة، مقارنة بالأنواع التقليدية من البحوث، مما يمنع تقدمها وتطورها، لا سيما فى الدول النامية. كذلك ضعف ومحدودية الدعم المالى المخصص للمبادرات المجتمعية والأكاديمية.

٢- اتهام الباحثون بالتحيز الايديولوجى والقيمي، والبعد عن الحياد العلمي، والإضرار بالموضوعية فى البحوث المتعلقة بالجريمة، كذلك صعوبة تحقيق التوازن بين متطلبات العمل والبحث الأكاديمى، والمشاركة النشطة داخل المجتمعات.

٣- احتمالية تعرض الباحثون لبعض المخاطر الجسدية والنفسية والضرر، لا سيما عند التعامل مع الفئات المهمشة، أو القضايا شديدة الحساسية كالعنف الجنسي والاغتصاب.

٤- وجود المخاوف التكنولوجية من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعى ومنصات التواصل الاجتماعى فى انتهاك الحريات وخصوصية الأفراد، مما يتطلب تحديث الأطر القانونية والتشريعات لمواكبة التطورات المستحدثة.

على المستوى المجتمعى

١- صعوبة إجراء تغييرات كبيرة فى القوانين والسياسات المرتبطة بمنظومة العدالة والقضاء، بالإضافة إلى تمسك الكثير من المؤسسات الأكاديمية بالطرق التقليدية فى التدريس والإنتاج العلمي ومقاومة التغيير، مما يعيق تحويل نتائج الأبحاث النشطة إلى سياسات ملموسة، ويحد من فاعليتها المجتمعية.

٢- غياب الأطر القانونية والتشريعية الواضحة التى تحدد وتنظم استخدام البيانات الشخصية في أبحاث الجريمة، دون تعرّض المشاركين للمخاطر، مما يبرز الأزمات الاخلاقية والمهنية.

٣- ظهور الكثير من الصعوبات والعقبات فى دمج الفئات المهمشة في الأبحاث والدراسات العلمية والسياسات العامة، مما يضعف المردود الفعلى للمعرفة المنتجة.

ثانيًا : توصيات لتحسين تطبيق علم الجريمة النشط:

لمواجهة التحديات السابقة والتغلب عليها، يُقترح تقديم مجموعة من التوصيات العملية للتوسع ولتسهيل تطبيق علم الجريمة النشط:

١. تعزيز عمليات التدريب والتأهيل الأكاديمى والمهني، من خلال إتاحة البرامج التدريبية المتخصصة للباحثين والأكاديمين والمهتمين حول آليات الدمج بين البحث الأكاديمي والنشاط المجتمعى بشكل فعّال وآمن، وبالتركيز على الجوانب الأخلاقية والتكنولوجية، وتدريبهم على التفاعل مع الفئات المهمشة.

٢. تشجيع ودعم الشراكات المستدامة بين المؤسسات الأكاديمية وتحديدًا الجامعات وبين المؤسسات الحكومية والأمنية ومنظمات المجتمع المدني، وتحديد أطر التعاون وتبادل الخبرات وتطوير السياسات والاستراتيجيات، بما يعزز فاعلية نتائج الدراسات وتطبيقها، والاستفادة منها بشكل عملى.

٣. أهمية ضمان النزاهة العلمية والحياد الأكاديمى والموضوعية بطريقة تتناسب مع طبيعة الأبحاث النشطة، من خلال وضع أطر قانونية وأكاديمية وأخلاقية تضمن ذلك، دون المساس بالنزاهة البحثية.

٤. وضع آليات لتوفير الدعم النفسي والحماية الجسدية والقانونية للباحثين النشطين، خاصة فى الأبحاث والأنشطة المرتبطة بالتعامل مع قضايا حساسة أو مجتمعات و فئات عالية المخاطر، لضمان سلامتهم.

٥. حتمية تثقيف وتوعية كل من المواطنين والعاملين فى القطاع الأمنى، من خلال تطبيق برامج تدريبية متخصصة لتعزيز الوعي بأهمية التعاون المجتمعي، واستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة لمواجهة الجريمة.

٦. إنشاء منصة رقمية دولية لتبادل المعرفة والأدوات والبيانات لتوثيق تجارب علم الجريمة النشط، وتحديدا بين دول العالم سواء النامية أو المتقدمة، لدعم وتغيير قضايا العدالة الجنائية، وتبادل الخبرات والمبادرات، وتسهيل النشر بلغة بسيطة لإتاحة نتائج الأبحاث فى متناول أفراد المجتمع.

٧. ضرورة تبنى فكرة دمج علم الجريمة النشط في المناهج الأكاديمية داخل الجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة، من خلال إدراج مقررات دراسية متخصصة في علم الجريمة النشط داخل البرامج الجامعية، لتعزيز وعى الطلاب وتشجيعهم على ربط النظرية بالممارسة المجتمعية.

٨. تحفيز إجراء المزيد من الدراسات النظرية والتطبيقية فى هذا المجال، من خلال توفير تمويل مستقل.

٩. تطوير وتحديث التشريعات لتسهيل تطبيق مبادئ العدالة التصالحية ومكافحة الجريمة من خلال المشاركة المؤسسية.

خاتمة: الاتجاهات المستقبلية لعلم الجريمة النشط

يُقدم علم الجريمة النشط رؤى مغايرة جذريًا للمجالات التى يهتم بها علم الجريمة النقدى، وذلك من خلال رفضه للحياد الأكاديمى، وتفعيله لبحوث المشاركة فى إنتاج المعرفة، بما يعزز إطارًا نظريًا ومنهجيًا قويًا وشاملًا وتفاعليًا لتفسير الظواهر الإجرامية، وظواهر الضرر، والعنف والظلم البنيوي، والسعي نحو تحقيق العدالة. ويسعى هذا التوجه إلى إلهام صناع القرار بحلول مجتمعية مبتكرة، من خلال دمج أصوات الفئات المهمشة والضعيفة فى إنتاج المعرفة القادرة على التأثير فى سياسات العدالة الجنائية، بما يُمهد، في نهاية المطاف، لمسارات جديدة نحو مجتمع أكثر عدلًا وإنصافًا.

وبالنظر إلى المستقبل، يُتوقع أن يواصل علم الجريمة النشط تقديم رؤى نقدية لمعالجة التحديات المعاصرة، من خلال تطوره كنموذج مؤثر في المجال العلمي، والتزامه بقضايا العدالة الاجتماعية. كما يهدف إلى تفعيل الدور الأكاديمي للجامعات عبر إثبات أن البحث العلمي، إذا ما اقترن بالنشاط المجتمعى، يمكن أن يتحّول إلى حافز فعّال للتغيير

الحقيقي، وأن المعرفة والممارسة، عند دمجهما، يصبحان عنصرين أساسيين فى بناء مستقبل عادل ومنصف.

ويعتمد تطور وانتشار علم الجريمة النشط مستقبلًا على مدى قدرته على تكوين شراكات حقيقية مع المجتمعات المهمشة، ومؤسسات المجتمع المدنى، والحركات الاجتماعية، وإنتاج معرفة علمية متميزة تُسهم فى دعم الإصلاحات الاجتماعية والقانونية، وتُواجه الظلم والضرر البنيوي. كما لا يتعين أن تتسم المعرفة المُنتجة بالقوة النقدية فحسب، بل بالقدرة على إحداث تحوّلات عملية، مع الحفاظ على التزام راسخ بمبادئ العدالة الاجتماعية والقانونية.

ويُبنى مستقبل هذا العلم على مدى قدرته فى الحفاظ على مرونته وابتكاره، وتوسيع مجالته وآفاقه المنهجية، وإزالة الحواجز التقليدية بين البحث العلمي والممارسة المجتمعية. ويتطلب ذلك إعادة تطوير مناهج علم الجريمة، بحيث تُعطي الأولوية للتجربة المعيشية، والمشاركة المدنية، بوصفهما بُعدين جوهريين فى كل من البحث والتدريس. ومن هذا المنطلق، يُلزم علم الجريمة النشط الباحثين، والطلاب، والممارسين، بإعادة النظر في أدوارهم ومسؤولياتهم، ليس فقط بصفتهم منتجين للمعرفة، بل كمواطنين ناشطين يُفترض أن يُسهم عملهم في خدمة قضيا العدالة الاجتماعية والقانونية.

كما يُحتم علم الجريمة النشط على العلماء والمتخصصين ضرورة التجاوز عن الأساليب التقليدية الأكاديمية فى التواصل، وتبني صيغ أكثر حداثة وتشاركية، بحيث يصبح من السهولة الوصول إلى أكبر قاعدة من الجمهور، والتفاعل المباشر مع المهمشة. ويُعد استخدام التقنيات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي جزءًا محوريًا من هذا التحول، لما توفره من منصات فعّالة لنقل المعرفة، ونشر نتائج الأبحاث.

وأخيرًا، لا يعتبر علم الجريمة النشط مجرد ممارسة أكاديمية، بل هو تدخل استراتيجي متعدد التخصصات، ومجال دائم التطور، يجمع بين الرؤى النظرية والمنهجية البحثية الرصينة، والممارسات المجتمعية النشطة فى سبيل التصدى لمشكلات وأزمات المجتمع المعاصر.

المراجع

1. Aresti, A., & Darke, S. (2016). Practicing convict criminology: Lessons learned from British academic activism. *Critical Criminology, 24*(4), 533–547. https://doi.org/10.1007/s10612-016-9327-6
2. *Belknap, J. (2015). Activist criminology: Criminologists' responsibility to advocate for social and legal justice. Criminology, 53(1), 1–22. https://doi.org/10.1111/1745-9125.12063* or *https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1745-9125.12063*
3. Belknap, J., & Portillos, A. (2023). Activist criminology methods. In V. Canning, G. Martin, & S. Tombs (Eds.), *The Emerald international handbook of activist criminology* (pp. 21–35). Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/978-1-80262-199-020231002 or https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/978-1-80262-199-020231002/full/pdf?title=activist-criminology-methods
4. Brotherton, D. C. (2023). Ethnographic activism and critical criminology. *Tijdschrift over Cultuur & Criminaliteit, 13*(3), 22–39. https://academicworks.cuny.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1549&context=jj_pubs
5. Canning, V., & Tombs, S. (2021). *From social harm to zemiology: A critical introduction* (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9780429430497
6. Carstensen-Egwuom, I. (2014). Connecting intersectionality and reflexivity: Methodological approaches to social positionalities. *Erdkunde*, 68(4), 265–276. https://www.researchgate.net/publication/269873815_Connecting_intersectionality_and_reflexivity_Methodological_approaches_to_social_positionalities
7. DeKeseredy, W. S. (2020). Critical criminologies. In Oxford Research Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice. Oxford University Press.

https://oxfordre.com/criminology/view/10.1093/acrefore/9780190264079.001.0001/acrefore-9780190264079-e-24

8. Fohring, S., & Horsfield, L. (2023). Survivors speak out: The successes and failures of hashtag activism. In V. Canning, G. Martin, & S. Tombs (Eds.), *The Emerald international handbook of activist criminology* (pp. 337–350). Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/978-1-80262-199-020231022
9. Forero-Cuéllar, A., & Rivera-Beiras, I. (2023). An activist criminology against torture and institutional violence (and its academic denials). In V. Canning, G. Martin, & S. Tombs (Eds.), *The Emerald international handbook of activist criminology* (pp. 137–152). Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/978-1-80262-199-020231010
10. Goddard, T., & Magnus, A. M. (2023). Bridging urban-rural grassroots activism: Activist criminology in support of unified struggles for social change and social justice. In V. Canning, G. Martin, & S. Tombs (Eds.), *The Emerald international handbook of activist criminology* (pp. 283–295). Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/978-1-80262-199-020231018
11. Goyes, D. R. (2016). Green activist criminology and the epistemologies of the South. *Critical Criminology, 24*(4), 503–518. https://www.researchgate.net/publication/305634117_Green_Activist_Criminology_and_the_Epistemologies_of_the_South
12. Goyes, D. R. (2023). Open your eyes: Confronting Indigenous genocide with pedagogy. In V. Canning, G. Martin, & S. Tombs (Eds.), *The Emerald international handbook of activist criminology* (pp. 187–197). Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/978-1-80262-199-020231013
13. Hillyard, P., & Tombs, S. (2004). Beyond Criminology? In P. Hillyard, S. Tombs, C. Pantazis, & D. Gordon (Eds.), *Beyond Criminology: Taking Harm Seriously* (pp. 10–29). Pluto Press. https://doi.org/10.2307/j.ctt18fscmm.6

a. IResearchNet. (n.d.). *Critical criminology*. Criminal Justice. https://criminal-justice.iresearchnet.com/criminology-theories/critical-criminology/

14. Irwin-Rogers, K. (2023). Janus-faced criminology: Negotiating the boundaries between activist and administrative research. In V. Canning, G. Martin, & S. Tombs (Eds.), *The Emerald international handbook of activist criminology* (pp. 37–48). Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/978-1-80262-199-020231003
15. Jackson, W., McGowan, W., & Murray, E. (2023). Criminological artivism: Examining the potential of collaboration and coproduction between socially engaged art and critical criminology. In V. Canning, G. Martin, & S. Tombs (Eds.), *The Emerald international handbook of activist criminology* (pp. 49–62). Emerald Publishing Limited. . https://doi.org/10.1108/978-1-80262-199-020231004
16. Kotzé, J. (2018). Criminology or Zemiology? Yes, Please! On the Refusal of Choice between False Alternatives. In A. Boukli, & J. Kotzé (Eds.), *Zemiology: Reconnecting Crime and Social Harm* (1st ed., pp. 85–106). (Critical Criminological Perspectives). Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-319-76312-5_5
17. Kramer, R. C. (2016). State crime, the prophetic voice and public criminology activism. *Critical Criminology, 24*(4), 519–532. https://doi.org/10.1007/s10612-016-9331-x
18. Martin, G. (2023). Cultural criminology activism at the intersection of crime-media research. In V. Canning, G. Martin, & S. Tombs (Eds.), *The Emerald international handbook of activist criminology* (pp. 79–92). Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/978-1-80262-199-020231006
19. Natali, L., Suman, A. B., & de Nardin Budó, M. (2023). What about environmental 'victims'? Methodological reflections for an activist criminology. In V. Canning, G. Martin, & S. Tombs (Eds.), *The Emerald international handbook of activist criminology* (pp. 215–231). Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/978-1-80262-199-020231015
20. Naughton, M. (2007). Zemiology. In: Rethinking Miscarriages of Justice. Palgrave Macmillan, London. https://doi.org/10.1057/9780230598966_9.....https://www.acade

mia.edu/56788687/Fast_Fashion_A_Case_of_Social_Harm_and_State_Corporate_Crime

21. O'Sullivan, A. (2023). Teaching activist criminology in the neoliberal university. In V. Canning, G. Martin, & S. Tombs (Eds.), *The Emerald international handbook of activist criminology* (pp. 365–379). Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/978-1-80262-199-020231024
22. Open University. (n.d.). *Professor Steve Tombs*. https://profiles.open.ac.uk/steve-tombs
23. Rodriguez, J. K., & Ridgway, M. (2023). *Intersectional reflexivity: Fieldwork experiences of ethnic minority women researchers*. Gender, Work & Organization. https://doi.org/10.1111/gwao.12945
24. Ross, J. I., Richards, S. C., Newbold, G., Lenza, M., & Grigsby, R. (2003). Convict criminology.Retrieved from https://concrim.asc41.com/wp-content/uploads/CONVICT-CRIMINOLOGY-02.pdf https://criminal-justice.iresearchnet.com/criminology-theories/convict-criminology/
25. Sargin, A. (2023). Activists as knowledge producers: How can grassroots activism contribute to green criminological scholarship? In V. Canning, G. Martin, & S. Tombs (Eds.), *The Emerald international handbook of activist criminology* (pp. 63–77). Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/978-1-80262-199-020231005
26. University of California, Santa Cruz. (n.d.). *Angela Davis – History of Consciousness Department*. Retrieved July 30, 2025. From https://humanities.ucsc.edu/academics/faculty/index.php?uid=aydavis
27. University of Colorado Boulder. (n.d.). *Joanne Belknap – Professor Emerita, Ethnic Studies*. Retrieved July 30, 2025, from https://www.colorado.edu/ethnicstudies/people/core-faculty/joanne-belknap
28. Wiegmann, W. L. (2017). Habitus, symbolic violence, and reflexivity: Applying Bourdieu's theories to social work.

Journal of Sociology & Social Welfare, 44(4), Article 6. https://core.ac.uk/download/pdf/151651277.pdf

مواقع الانترنت الرسمية

١. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية المصرية هو https://moi.gov.eg

٢. موقع النيابة العامة
https://www.ppo.gov.eg/ppo/r/ppoportal/ppoportal/home

٣. موقع كلية الحقوق جامعة القاهرة : law.cu.edu.eg

٤. هشام عمر عبد الحليم، مي شاهين، إطلاق أول مسابقة بحثية في مجال مكافحة الفساد ضمن فعاليات مبادرة جريس، جريدة المصرى اليوم، الإثنين ٢٧-٠٢-٢٠٢٣.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2829241

٥. الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلس القومي للمرأة ينظم لقاء طلابي عنوان: تفعيل دور وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات المصرية بمحافظة الإسكندرية، الجمعة ٢٠-١٢-٢٠٢٤.
https://mediadr.sis.gov.eg/handle/123456789/85100

٦. جامعة القاهرة cu.edu.eg/Cairo-University-News-14407.html

٧. وحدة مناهضة التحرش فى عين شمس
https://www.asu.edu.eg/womenSupportUnit/ar

٨. وحدة مناهضة العنف ضد المرأة https://cu.edu.eg/ar/anti-violence

٩. وحدة مناهضة العنف ضد المرأة بجامعة المنصورة.
https://agrfac.mans.edu.eg/index.php/wvu

١٠.وحدة مناهضة العنف ضد المرأة بجامعة دمنهور
https://damanhour.edu.eg/Pages/Page.aspx?id=10797

١١.وحدة مناهضة العنف ضد المرأة بجامعة سوهاج
/https://www.sohag-univ.edu.eg/ar/elementor-56148

١٢.وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حياة كريمة رقمية: ضمن المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري "حياة كريمة"،
https://www.basicict.gov.eg/mcit-hayaKarimaIsn.aspx

١٣.وكالة أنباء الشرق الأوسط، مبادرة حياة كريمة .. مشروع الجمهورية الجديدة الذي يعكس رؤية استراتيجية لبناء الإنسان المصري على كافة المستويات، ١٥-٧-٢٠٢١.
https://mena.org.eg/ar/news/dbcall/table/textnews/id/9063123